

AMAN
Transparency Palestine



الخطة الاستراتيجية 2025

شركاء من أجل نزاهة الحكم وتعزيز المساءلة

قائمة المحتويات

الجزء الأول، تمهيد، تعزيز المساءلة ونزاهة الحكم أساسان لاجتثاث الفساد وتعزيز التماسك الاجتماعي لانتهاء الاحتلال وتحقيق التنمية المبنية على العدالة والمساواة.	3
الجزء الثاني، ائتلاف أمان، مستمرون مع شركائنا وملتزمون بقيمتنا ونهجنا لاجتثاث الفساد.	5
الجزء الثالث، ائتلاف أمان، "المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من منظمة الشفافية الدولية" تعلم وبناء وحشد نحو الاستمرارية والتغيير.	9
الجزء الرابع السياق العام، عوامل ممكنة وعوامل معيقة للجهود الوطنية الرامية لمكافحة الفساد.	12
الجزء الخامس، قضايا وأسباب انتشار الفساد تتعلق في دور المؤسسات الرقابية وتحسين المؤسسات وتعزيز المشاركة المجتمعية.	19
الجزء السادس، برنامج العمل الأساسي، أولويات عمل أمان والشركاء 31	31
6.1 نظرية التغيير إطار عام للتغيير متوسط وطويل المدى.	31
6.2 مسار التغيير الأول، الحشد ضد الفساد، تعزيز الحراك المجتمعي الداعم لجهود مكافحة الفساد وإخضاع السلطة للمساءلة	33
المسار الثاني، تحسين المؤسسات العامة: تعزيز منظومة قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة ومكافحة الفساد في إدارة المال والشأن العام وتقديم الخدمات العامة للجمهور الفلسطيني	
المسار الثالث، نزاهة الحكم والانفاذ: تعزيز نزاهة نظام الحكم وإخضاع قرارات الطبقة السياسية للمساءلة وفقاً للمصلحة العامة	36
المسار الرابع، التطوير وبناء القدرات التنظيمية لأمان: تطوير الأداء المؤسسي والتنظيمي لائتلاف أمان للإيفاء برسالتها ورؤيتها وشراكاتها الوطنية والدولية والعربية.	37
الجزء السابع، الاطار الاستراتيجي للنتائج 2023-2025 38	38
نتائج مسار التغيير الأول، الحشد ضد الفساد.	38
نتائج مسار التغيير الثاني، التحسين المؤسسات العامة.	41
نتائج مسار التغيير الثالث، نزاهة الحكم.	42
نتائج مسار التغيير الرابع، التطوير وبناء القدرات التنظيمية لأمان.	43
الجزء الثامن، إدارة الاستراتيجية، التدابير الإدارية لتنفيذ برنامج أمان الرئيسي.	46
8.1 التواصل وتجنيد الشركاء.	46
8.2 إدارة المصادر البشرية.	46
8.3 سياسات وتدبير عامة لوظيفة الرقابة والتقييم في أمان.	47
8.4 مؤشرات قياس الأداء العام لمؤسسة أمان.	48

الجزء الأول، تمهيد، تعزيز المساواة ونزاهة الحكم أساسان لاجتثاث الفساد وتعزيز التماسك الاجتماعي لانتهاء الاحتلال وتحقيق التنمية المبنية على العدالة والمساواة.

نسعى جميعاً في دولة فلسطين للوصول إلى "... دولة ديمقراطية مستقرة تحترم حقوق الإنسان وتضمن لمواطنيها كافة حقوقاً وواجبات متساوية، ويعيش سكانها في بيئة آمنة في ظل سيادة القانون، وتضمن المساواة بين الرجل والمرأة، وتضمن عالياً ثروتها الاجتماعية، وتماسك مجتمعا وتضامنه... ونسعى للوصول إلى حكومة فلسطينية، منفتحة وشفافة ومسؤولة تستجيب لحاجات مواطنيها، وتقدم لهم الخدمات الأساسية بنجاعة، ...".

يلحق الفساد اضراراً جسيمة في الديمقراطية ويقوض سيادة القانون ويؤدي إلى ارتكاب انتهاكات حقوق الانسان وتشويه الأسواق وتدهور نوعية الحياة ويتيح ازدهار الجريمة المنظمة وغير ذلك من التهديدات لازدهار الأمن البشري

ظاهرة الفساد موجودة في جميع البلدان -كبيرها وصغيرها، غنيها وفقرها-

إلا أن آثارها في العالم النامي أكثر ما تكون تدميراً على الفئات المهمشة كالنساء والفقراء، حيث يهدر الفساد الأموال المعدة للتنمية ويقويض قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية، ويؤدي إلى التحيز والظلم ويعيق الاستثمار والمعونة الدولية.

إذا كان للفساد نطاق واسع من الآثار الضارة في المجتمعات، فإن لمكافحته خاصية مهمة في المجتمع الفلسطيني تتمثل في تحصين البيئة الداخلية الوطنية لحشد الجهود في مقاومة الاحتلال وتعزيز صمود وتكاتف المواطنين وزيادة ثقتهم بقادتهم ومسؤوليهم واستعدادهم للتضحية في سبيل التحرر الوطني.

يعرف الفساد بـ "إساءة استخدام السلطة الموكلة من أجل تحقيق مكاسب خاصة"، سواءً من القطاع العام وقطاع الأعمال، ومن المستوى المحلي إلى المستوى الاقليمي والدولي، ويشمل حالات الفساد الصغير الذي يلمسه المواطن يومياً، إلى الفساد الكبير الذي يلحق الضرر بالمجتمع بأكمله، وخاصة أشكال الفساد التي تتعلق في الوساطة والمحسوبية، والرشاوى المالية والمادية، والفساد السياسي لغرض الحفاظ على السلطة او المكانة والثروة، والتحرش والاستغلال الجنسي في اماكن العمل وبسببه. لقد أصبح المجتمع الفلسطيني أكثر ادراكاً ووعياً لواقع الفساد والآثار السلبية التي يتركها على رفاه الانسان الفلسطيني وازدهاره وتحرره من الاحتلال والاحتكار وهيمنة الاستثمارات الكبيرة والتي ينتج عنها تراجع نوعية الخدمات وفي مقدمتها خدمات الرعاية الاجتماعية. وأصبح المجتمع أكثر وعياً للمطالبة بالعدالة الاقتصادية كأساس للوصول إلى العدالة الاجتماعية والتي بموجبها يتم وقف كافة قنوات التهرب الضريبي او ارتكاب جرائم اقتصادية كبرى او تخلي شركات القطاع الخاص عن مسؤولياتها الاجتماعية، وهذه كله يستدعي اخضاع المسؤولين للمساءلة من أجل الصالح العام.

يحدد الصالح العام حسب رؤيتنا بالسياسات العامة العليا والقطاعية و عبر القطاعية وعلى أهدافها أهداف التنمية المستدامة 2030 والتي تبنتها دولة فلسطين وعلى كافة بنود الاتفاقيات الدولية الموقعة ذات العلاقة، وخاصة التي تضمن الحريات العامة واحترام

الاحتياجات الخاصة للفئات المستضعفة وتحقيق النتائج المرجوة في مختلف القطاعات وفي مقدمتها القطاعات الخدمية كالصحة والمياه والطاقة والتعليم والحماية الاجتماعية وعلى معايير وأسس العدالة ونزاهة القضاء .

تعتبر المساءلة بشكل عام إحدى آليات مكافحة الفساد والترهل الإداري والتنظيمي وترتبط بشكل وثيق بالنزاهة والشفافية في العمل،

النزاهة :مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل
الشفافية: وضوح الأنظمة والإجراءات داخل المؤسسة وفي العلاقة بينها وبين المواطنين المنتفعين من خدماتها، وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف في عمل المؤسسة العامة

والمساءلة الرسمية والمجتمعية تشمل قيام المسؤولين (المكلفين، سواء أكانوا منتخبين أو معينين، وزراء أو موظفين وغيرهم) بتقديم تقارير دورية حول سير العمل في المؤسسة أو الوزارة، وبشكل تفصيلي وبما يوضح الإيجابيات والسلبيات ومدى النجاح أو الإخفاق في تنفيذ سياساتهم في العمل. وتعني المساءلة أيضاً الالتزام بتطبيق حق المواطنين العاديين في الحصول على التقارير والمعلومات اللازمة عن أعمال المسؤولين في الإدارات العامة مثل النواب، والوزراء، والموظفين الحكوميين، وأصحاب المناصب، وذلك للتأكد من أن عملهم يتفق مع القيم القائمة على العدل والوضوح والمساواة، والتأكد من مدى اتفاق أعمالهم مع تحديد القانون لوظائفهم

ومهامهم حتى يكتسب هؤلاء الشرعية والدعم المقدمين من الشعب لضمان استمرارهم في عملهم على هذه الأسس. وتساهم المساءلة في منع إساءة استخدام السلطة وزيادة فاعلية وكفاءة تقديم الخدمات العامة من خلال المساهمة في تقييم الأداء .

تركز أهداف التنمية المستدامة على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله والحد من عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ وكفالة اخراط وشمول الجميع في هذه الجهود حتى لا يتخلف أحد عن الركب. خصصت خطة التنمية المستدامة الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة "السلام والعدل والمؤسسات القوية" وذلك لتشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة.

تعمل الحكومات بموجب الهدف 16 بمشاركة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية على تنفيذ حلول دائمة للحد من العنف وتحقيق العدالة ومكافحة الفساد، وكفالة مشاركة شاملة للجميع وضمان حرية التعبير عن الآراء وضمان مشاركة الناس في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم وتطبيق القوانين والسياسات دون أي شكل من أشكال التمييز وحل النزاعات من خلال نظم سياسية وقضائية فاعلة. كما يشترط تحقيق الهدف 16 خضوع المؤسسات الوطنية والمحلية للمساءلة وإن تكون مستعدة لتقديم الخدمات الأساسية للأسر والمجتمعات المحلية بصورة منصفة ودون الحاجة إلى الرشوة، من أجل إقامة مجتمعات مسالمة يسودها العدل ولا يهمل فيها أحد. حدد الهدف 16 "السلام والعدل والمؤسسات القوية" 12 مقصداً أو غاية لتحقيق الهدف، منها مجموعة من الغايات التي تحدد أولويات مكافحة الفساد على الصعيد الاممي لغاية العام 2030.

الجزء الثاني، ائتلاف أمان، مستمرمون مع شركائنا وملتزمون بقيمنا ونهجنا لاجتثاث الفساد.

الرؤيا، طموح أمان والشركاء: مجتمع فلسطيني خال من الفساد

الرسالة، يستمر ائتلاف أمان في القيام بدوره في: استنهاض وحشد الجهود لتعزيز المساءلة وإنفاذ آليات مكافحة الفساد بالاستناد إلى القانون والدعم الشعبي الفلسطيني وكوننا عضواً معتمداً في حركة الشفافية الدولية.

يستند ائتلاف أمان في طموحه وبيان رسالته إلى نصوص وثيقة الاستقلال لدولة فلسطين وإلى القانون الأساسي المعدل واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقانون مكافحة الفساد (المعدل) لسنة 2005 الذي لم يعرف الفساد وإنما عدد الأفعال التي تمثله بالاتي:

1. الرشوة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية.
2. الاختلاس المنصوص عليه في قوانين العقوبات السارية.
3. التزوير والتزييف المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية.
4. استثمار الوظيفة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية.
5. إساءة الائتمان المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية.
6. التهاون في القيام بواجبات الوظيفة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية.
7. غسل الاموال الناتجة عن جرائم الفساد المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب الساري.
8. الكسب غير المشروع.
9. المتاجرة بالنفوذ
10. إساءة استعمال السلطة
11. قبول الوساطة والمحسوبية والمحاباة التي تلغي حقاً أو تحقق باطلاً.
12. عدم الاعلان أو الافصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع تؤدي إلى تضارب في المصالح إذا كانت القوانين والانظمة تستوجب ذلك، ويكون من شأنها تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للممتنع عن إعلانها.
13. إعاقة سير العدالة.

يعتبر ائتلاف أمان أيضاً وكما جاء في ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن الحد من الفساد لم يعد شأنًا محلياً بل هو ظاهرة عبر وطنية تمس كل المجتمعات والاقتصادات، مما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته أمراً ضرورياً وان اتباع نهج شامل ومتعدد الجوانب للوقاية من الفساد وتقليل فرصه وزيادة مناعة المؤسسات العامة والمسؤولين والعاملين وهو ما يعرف بنظام النزاهة الوطني الفعال والذي يشمل سلطات

...."ويجب عليها(الدول) ان تتعاون معاً بدعم ومشاركة افراد وجماعات خارج نطاق القطاع العام، كالمجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، إذا كان يراد لجهودها في هذا المجال "مكافحة (الفساد) ان تكون فعالة" من ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ومؤسسات الدولة الرسمية جميعها (القطاع العام) إضافة إلى منظمات المجتمع المدني هو أمر لازم لمنع الفساد ومكافحته بصورة فعالة.

منذ نشأته، يرى ائتلاف أمان ان القضاء على الفساد يساهم أولاً في الحد من الفقر وتحسين الخدمات للمناطق والفئات المهمشة والاستثمار في خلق فرص عمل وتوزيع الموارد بشكل عادل مما ينعكس أيضاً على تحسين الخدمات الصحية والتعليم وخدمات الرفاه للجميع ويعزز من التماسك الاجتماعي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة. إن هذا كله يعزز وحدة الشعب الفلسطيني وصموده ونضاله من أجل التحرر الوطني والوصول إلى سيادة القانون.

أغراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الثلاثة

- ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع.
- ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات.
- تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية.

يسعى ائتلاف أمان كبيت للخبرة، وانسجاماً مع المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "بيان الأغراض" ان يعمل وشركاهه من خلال تقديم المساعدة التقنية والنصح والمشورة لجميع الأطراف ذات العلاقة في نظم النزاهة ومكافحة الفساد في جميع القطاعات مما يحقق أغراض الاتفاقية الدولية. إضافة إلى دوره الرقابي لرصد واقع النزاهة ومكافحة الفساد، وتفعيل

دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام وخلق بيئة عمل لهيئات الحكم المحلي والمؤسسات العامة التي تساهم في الكشف عن جرائم الفساد وتحد من انتشاره، وذلك من خلال الرقابة المكثفة والضغط والمناصرة، يعمل الائتلاف على انتاج المعرفة وتوفير الدراسات في مجال النزاهة ومكافحة الفساد كجزء من توجه الائتلاف للعمل كمركز وبيت فلسطيني للخبرة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

يرتكز ائتلاف أمان وشركاهه في تحديه للفاسدين على مشروعية عمله وفقاً للقوانين الفلسطينية والشرعية المجتمعية الفلسطينية ومن كونه عضواً فعالاً ونشطاً في حركة الشفافية ومكافحة الفساد العربية والدولية ومعتمداً من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006.

سيسعى ائتلاف أمان لممارسة دوره الوطني في حشد الجهود الشعبية لمكافحة الفساد في فلسطين وتجفيف منابعه، أي الشراكة والعمل مع الناس والمؤسسات النقابية والإعلامية والأكاديمية والأهلية والتمثيلية والقاعدية، للمساهمة في القرارات أو التأثير بشكل جماعي أو فردي- على القرارات التي تمس جوانب مكافحة الفساد والوقاية منه وخلق الظروف المواتية لتحقيق قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة.

قيمتنا الناظمة لعملنا وعمل شركائنا

يلتزم ائتلاف أمان في عمله بتقديم نموذج للحوكمة في عمل المؤسسات الأهلية من حيث الالتزام بمجموعة القيم النزيهة في أعمال مسؤوليها والعاملين فيها ويلتزم في إجراءات وسياسات عمله بأعلى درجات الشفافية والعمل بموجب أنظمة رقابة وتقييم فعالة باعتباره قدوة في المجتمع الفلسطيني. وليس على وجه الحصر، سيلتزم الائتلاف بكل من القيم والمبادئ التالية:

الشفافية، تعني لنا الشفافية وضوح الأنظمة والإجراءات الداخلية لنا ولشركائنا من المؤسسات والأفراد والخبراء والممولين سواء الوطنيين او الدوليين، وتعني لنا أيضاً علنية الإجراءات والغايات والأهداف في عملنا وضرورة الإفصاح للجمهور عن سياساتنا المتبعة، خاصة السياسات المالية والإدارية وسياسات التوظيف والتعاقد. كما تعني لنا الشفافية أيضاً نشر جميع التقارير الإدارية والمالية وتقارير الأداء والبرامج والإفصاح عن أي معلومات دون المس بخصوصية العاملين او الأعضاء الشخصية. **المساءلة**، يلتزم مجلس الإدارة والمدير التنفيذي بصفتهم المفوضين من الهيئة العامة بصلاحيات ومسؤوليات تتعلق بوضع السياسات والبرامج والخطط ذات العلاقة في مكافحة الفساد **وبتقديم المعلومات والتفسيرات** لأعضاء الهيئة العامة أولاً والمؤسسات الأعضاء في الائتلاف والمؤسسات الشريكة الوطنية والدولية وجميع المؤسسات الوطنية الرسمية والبحثية والمهتمين في قطاع النزاهة ومحاربة الفساد ويلتزم أمان أيضاً بتقديم تقارير دورية عن مدى فاعلية وكفاءة برامجه وسياساته.

النزاهة، يضع مجلس إدارة ائتلاف أمان دائماً التأكيد من تحلي جميع الأعضاء والعاملين في أمان بسلوك قائم على الصدق والأمانة والإخلاص وان يتم معاملة الجميع بعدالة ودون تمييز أو انحياز وان نتصرف دائماً بمهنية وموضوعية في ادارة المؤسسة والتمويل وان نعامل دائماً على ضمان عدم وجود تضارب في المصالح في عمل الموظفين ومجلس الإدارة.

التضامن، سيعمل ائتلاف أمان على مساندة المطالب العادلة التي تتبناها الاتحادات والنقابات ومجموعات المصالح والائتلافات والشبكات سواء على المستوى الوطني او على المستوى العربي والدولي.

الشجاعة، سيطرح ائتلاف أمان والشركاء والائتلافات التي يقودها او يشارك في عضويتها القضايا ذات العلاقة في شبكات الفساد او أي فجوات في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في جميع القطاعات **بجرأة ووضوح** دون مجاملات او مساومات مع المسؤولين في المؤسسات المعنية.

العدالة، سيراعي ائتلاف أمان في عمله الانحياز لقضايا الفئات والمناطق المستضعفة في المجتمع.

الديموقراطية، يلتزم ائتلاف أمان بانتظام عقد الانتخابات الداخلية وتفعيل جميع الهيئات القيادية لتقوم بدورها ويلتزم بثقافة احترام الاختلاف وجعل الاختلاف بين الأعضاء ومع الشركاء إيجابى في الحوار والنقاش ويلتزم بنبذ التمييز المرتبط بمكان السكن او الجنس او الدين او العمر او المعتقد وسيلتزم بضمان أوسع مشاركة للناس في رسم السياسات والخطط.

الجزء الثالث، ائتلاف أمان، "المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من منظمة الشفافية الدولية" تعلم وبناء وحشد نحو الاستمرارية والتغيير.

تأسس الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) عام 2000، بمبادرة عدد من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح، التي ركزت جهودها على إطلاق برنامج وطني لمكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في القطاعات الفلسطينية المختلفة وبناء نظام النزاهة الوطني¹.

يحكم ائتلاف أمان جمعية عمومية مكونة من 30 عضواً ممثلين عن الهيئات العامة للمؤسسات الأعضاء، بالإضافة إلى أفراد ناشطين واكاديميين في مجال الحكم الصالح ومكافحة الفساد. ويتولى إدارة الائتلاف مجلس إدارة مؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية ذو خبرة في مجال إدارة وتنظيم المؤسسات الأهلية وإدارة الاستثمارات والابحاث والعلاقات الدولية. ويضم مجلس الادارة 11 عضواً (3 نساء/ و8 رجال). يساند الجمعية العمومية لجنة رقابة داخلية تتألف من ثلاثة اعضاء من الهيئة العامة لمتابعة التقارير التي يقوم بإعدادها المدقق الداخلي قبل رفعها إلى مجلس الادارة.

يتألف الكادر التنفيذي في ائتلاف أمان من 29 موظفاً (17 نساء، 12 رجال)، منهم 23 موظفاً يعملوا في مكتب رام الله بينما يعمل 6 موظفين في مكتب غزة. يتوزع الكادر التنفيذي في أمان على دائرتي العمليات والشؤون المالية والإدارية والمكتب الإقليمي في غزة بالإضافة إلى مجموعة من الوحدات والوظائف المساندة. يساند الكادر التنفيذي مجموعة من الأكاديميين والباحثين والمختصين، ويقدر ائتلاف أمان حالياً عدد الخبراء المختصين في المجالات ذات العلاقة بما يفوق الـ 40 مختصاً تم تدريبه واخراطه في دراسات وابحاث وأنشطة تدريب واستشارات ذات علاقة بنظام النزاهة الوطني ومكافحة الفساد على مدار السنوات السابقة. كما يشارك ائتلاف أمان ومجموعة الأكاديميين والباحثين والمدربين الشركاء بفعالية في أنشطة وتدخلات على مستوى البلدان العربية.

يعكف ائتلاف أمان على إنشاء المبادرات وتشكيل الائتلافات لتعظيم الجهود المبذولة في الرقابة والمساءلة عن ادارة الشأن والمال العام، ويعتبر الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة من أبرز هذه المبادرات، والذي يضم في عضويته أكثر من 24 مؤسسة أهلية تعمل في مجال حقوق الانسان وسيادة القانون والحكم الصالح. بالإضافة إلى المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في المؤسسة الأمنية الذي تم انشاؤه في العام 2014، ويهدف إلى إشراك مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة المجتمعية والمساءلة على أعمال قطاع الامن.

نجح ائتلاف أمان في بناء شراكات مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني في إطار تضمين مفاهيم وادوات ووسائل تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في استراتيجيات وبرامج عمل هذه المؤسسات وتحفيزها وتمكينها للعمل في توعية المجتمع المحلي في

¹ تم الحصول على شهادة تسجيل ائتلاف أمان من قبل وزارة الداخلية الفلسطينية عام 2004 كجمعية أهلية فلسطينية غير هادفة للربح تحت اسم اتحاد "الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)".

القطاعات التي تستهدفها من خلال رزمة أنشطة بناء قدرات وتقديم المساعدة الفنية للمؤسسات الراغبة بتضمين برامجها وتدخلاتها أنشطة وأدوات متعلقة بمكافحة الفساد وتعزيز النظام الوطني للنزاهة.

أما على صعيد العلاقة مع منظمة الشفافية الدولية، فقط حصل الائتلاف على الاعتماد الكامل في المنظمة منذ العام 2006 وذلك بعد عمليات مراجعة وتقييم شاملة لمعايير ومؤشرات الحكم الصالح والنزاهة والشفافية والمساءلة داخل ائتلاف أمان أشرف عليها مجلس العضوية في منظمة الشفافية الدولية. كما ساهم ائتلاف أمان ولا يزال يساهم بشكل ملحوظ في بناء وتحقيق رسالة واستراتيجية الشفافية الدولية عن طريق تفعيل مشاركتها في عمل المنظمة والفعاليات الإقليمية والدولية. ويؤدي الان ائتلاف أمان دورا كبيرا في تبادل الخبرات وبناء قدرات الفروع العربية والدولية للشفافية الدولية. وقد نفذ ائتلاف أمان خلال فترة الاستراتيجية السابقة برنامج اقليمي لتشكيل وتدريب ائتلافات مجتمع مدني للرقابة على ادارة الموازنات العامة في الاردن وتونس والمغرب، ولبنان.

يعتمد ائتلاف أمان على تمويل دوراته البرمجية على مصدرين أساسيين: 1- شركاء البرنامج الرئيسي (حكومات النرويج، وهولندا ولوكسمبورج) وهم المصدر الرئيسي للدعم المالي لائتلاف أمان منذ 2004. 2- والمشاريع المساندة التي تشكل حوالي 25% من مجمل تمويله وهي ممولة من جهات مختلفة أبرزها: اوكسفام، الاتحاد الاوربي، منظمة الشفافية الدولية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، ووزارة التنمية الدولية DFID، وغيرها.

نجح ائتلاف أمان عبر مسيرة عمله بان يكون بيت خبرة فلسطيني متخصص في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ومساهم رئيسي في وضع قضايا النزاهة ومكافحة الفساد على الاجندة الفلسطينية وعلى سلم اولويات المؤسسات الوطنية. كما ساهم في مأسسة عمل مكافحة الفساد على نطاق وطني ورسمي من خلال جهوده في تطوير قانون الكسب غير المشروع والضغط باتجاه إنشاء هيئة مكافحة الفساد، وتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

يعتبر ائتلاف أمان عنوان رئيسي لإنتاج وتوفير المعرفة حول واقع الفساد على الصعيد المحلي والاقليمي من خلال اعداد دراسات وتقارير متخصصة تشخص واقع الفساد في قطاعات فلسطينية مختلفة والتي اصبحت مصدرا رئيسيا لرفد صناعات القرار الفلسطيني بتوصيات من شأنها تعزيز سياسات وإجراءات وتدابير مكافحة الفساد والمحافظة على المال العام، بالإضافة إلى جهود ائتلاف أمان في تقديم الدعم والمشورة القانونية لضحايا الفساد، ورفع وعي المواطنين في أشكال الفساد وتشجيع المواطنين للإبلاغ عن ممارسات فساد شهدوها او كانوا ضحايا لها وذلك من خلال وحدة المناصرة والمساءلة المجتمعية.

ركزت استراتيجيات عمل ائتلاف أمان الاربع الاولى والممتدة منذ العام 2000 حتى نهاية العام 2016 على تعميم مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة في المجتمع الفلسطيني ورفع الوعي بمخاطر الفساد وطرق وادوات الوقاية من الفساد لكافة القطاعات. في أواخر العام 2016، قام ائتلاف أمان بإجراء مراجعة شاملة للخطط السابقة. فعملت الاستراتيجية الخامسة (2020) للانتقال من التركيز على رفع الوعي بمفاهيم الشفافية والنزاهة إلى مرحلة لعب دور الرقيب Watchdog على الالتزام بهذه القيم والمبادئ وبالمنظومة القانونية وتطبيقها على أرض الواقع، وبالتالي الانتقال من التدخل الوقائي إلى التركيز على مجال الرقابة والمناصرة

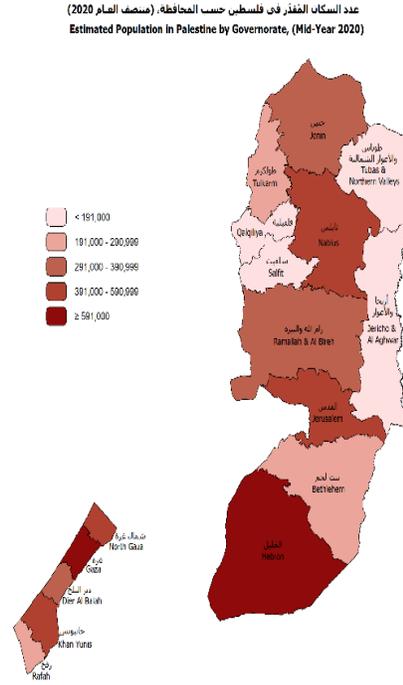
وحشد واخراط المواطنين في الضغط والتأثير من أجل احداث التغيير في الادارة العامة للدولة بشكل شفاف للموارد العامة وبشكل خاص شفافية الموازنة العامة.

أما استراتيجية أمان السادسة شركاء من أجل النزاهة 2022، فقد ارتكزت على فرضية ان التخلص من جميع أشكال الفساد الصغير والكبير يتطلب اولاً بان يكون المجتمع الفلسطيني قادراً على مكافحة الفساد وهذا يستدعي برنامج وطني لاستنهاض وحشد الجهود لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على ان يتوج باستراتيجية وطنية وخطة عمل موضوعية وقابلة للتطبيق يساهم فيها جميع الاطراف وتمتلك موازنة عامة مخصصة وتخضع لألية متابعة وتقييم وتسمى لتحسين المؤسسات العامة من الفساد وتفعيل دور المؤسسات الرقابية.

الجزء الرابع السياق العام، عوامل ممكنة وعوامل معيقة للجهود الوطنية الرامية لمكافحة الفساد.

ارتفاع معدلات البطالة والفقر يتيح فرص انتشار الفساد

تبلغ المساحة الاجمالية للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 6,025 كم2 منها 5,660 كم2 في الضفة و365 كم2 في قطاع غزة. بلغ الناتج المحلي الإجمالي 15,829.0 مليون دولار أمريكي في العام 2019، وبلغ إجمالي الدخل القومي لنفس العام 18,415.6 مليون دولار أمريكي، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي في نفس العام 3,378.3 دولار أمريكي مع وجود فجوة كبيرة بين الضفة وقطاع غزة لصالح الضفة.



يبلغ عدد الوحدات الإدارية في فلسطين (المحافظات) 16 محافظة منها 11 في الضفة و5 في قطاع غزة. كما بلغ عدد الهيئات المحلية وفقاً للجنة الانتخابات المركزية 455 هيئة محلية؛ منها 25 هيئة في قطاع غزة.²

بلغت نسبة الفقر بين السكان وفقاً لخط الفقر "النقدي"، 2017، 29.2% (13.9% في الضفة و53% في قطاع غزة). وبلغت قيمة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد حسب المنطقة (نسبة مئوية)، لذات العام، 24% وشدة الفقر لنفس السنة 42.4%.³

ان استمرار ارتفاع معدلات البطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني والذي تقاوم نتيجة جائحة كورونا والسياسات الاقتصادية الإسرائيلية وحصار قطاع غزة والحرب التي شنتها إسرائيل القطاع. بالإضافة إلى أسباب بنيوية في الاقتصاد الفلسطيني تحد من

الجهود الوطنية الرامية لتحسين الواقع الاقتصادي وفرص العمل الضرورية للحد من بطالة الشباب وخاصة المتعلمين منهم والنساء مما يزيد من فرص انتشار الفساد.

مجتمع فلسطيني فتي ومتعلم ومستخدم للتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي

يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي حيث أن 38% من الأفراد هم دون 14 سنة و3% فقط تبلغ أعمارهم 65 سنة وأكثر. كما بلغ العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة عام 2020 في فلسطين 74.1 سنة بواقع 73 سنة للذكور و75.3 للإناث.

تبلغ نسبة الكثافة السكانية في فلسطين 826 فرداً/كم2؛ بواقع 528 فرداً/كم2 في الضفة مقابل 5,453 فرداً/كم2 في قطاع غزة. بلغ متوسط حجم الأسرة في العام 2018 5 أفراد (4.6 في الضفة و5.7 في قطاع غزة). كما اشأ

² انظر/ ي لجنة الانتخابات المركزية <https://www.elections.ps/tabid/648/language/ar-PS/Default.aspx>
³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. فلسطين في أرقام 2020

رت بيانات مسح القوى العاملة 2018، إلى ان 11% من الاسر ترأسها نساء في فلسطين بواقع 12% في الضفة و9% في قطاع غزة.

تشير البيانات الإحصائية إلى نسبة الامية للأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر بلغت حوالي 3% (1% بين الذكور و4% بين الإناث) وان 15% من الافراد 15 سنة وأكثر حاصلون على درجة البكالوريوس فأعلى. كما بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة للعام 2019، 44.3% (69.9% للذكور و18.1% للإناث)، وبلغت نسبة البطالة لنفس العام 25.3% (21.3% للذكور و41.2% للإناث)

بلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي تمتلك خط هاتف نقال على الأقل 96% وان نسبة الافراد 18 سنة فأكثر الذين يمتلكون هاتف خلوي أو هاتف ذكي بلغت 89% وأن 65% من الاسر الفلسطينية لديها خط نفاذ للإنترنت في المنزل، في حين بلغت نسبة الأفراد 18 سنة فأكثر الذين استخدموا الإنترنت من أي مكان في فلسطين 64% بواقع 69% في الضفة و57% في غزة⁴.

كشفت حالة العدوان الأخير الإسرائيلي على القدس وغزة مدى اهمية ودور الشباب في المجتمع الفلسطيني كونه متعلم ومستخدم للتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، والمجتمع المدني الناشط في مختلف القطاعات وبخاصة في قطاع حقوق الانسان، في ظل وحدة الموقف الشعبي في جميع أماكن الشعب الفلسطيني بعد العدوان الأخير على قطاع غزة، والذي ساهم في تعزيز الحشد الاقليمي والدولي والرقابة المجتمعية والدولية على ما يجري في فلسطين.

الاحتلال الإسرائيلي وممارساته والحصار على قطاع غزة يقوض جهود مكافحة الفساد

تستعمر اسرائيل الضفة الغربية وتحاصر قطاع غزة وتعزل مدينة القدس عن الضفة الغربية وما زالت سياساتها في مصادرة الأراضي وتوسعة الاستيطان مستمرة. وما زالت تفرض سيطرتها على الموارد الطبيعية وخاصة المياه والحدود والبحر وتتحكم في إيرادات الجمارك والمقاصة وتتحكم في توريد المياه والطاقة للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أعلنت القيادة الفلسطينية في شهر أيار/ مايو من العام 2020 التحلل من الالتزامات المترتبة على الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية بسبب قرار إسرائيل ضم أجزاء من الضفة الغربية، ما أوقف العلاقات الثنائية كالتنسيق الأمني والمدني والاقتصادي إلى حين عودة تلك العلاقات في منتصف شهر تشرين ثاني/ نوفمبر 2020

وتساهم سياسات إسرائيل الاستعمارية في اضعاف المؤسسات الرسمية الفلسطينية سواء بشكل مباشر من خلال قرصنتها لأموال الحكومة الفلسطينية (المقاصة) والتي تؤثر على قدرة المؤسسات الرسمية لتقديم خدمات للمواطنين وقدرة المؤسسات الرقابية والأمنية، نتيجة عدم قدرة الحكومة على ملاحقة المخالفين بسبب سيطرة اسرائيل على معظم الأراضي الفلسطينية واعتماد المافيا الاسرائيلية بعض مناطق الضفة

⁴ تقرير صدر بتاريخ 2019/7/11 عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

كساحة خلفية لغسل الأموال وتجارة و زراعة المخدرات الأمر الذي يشكل أحد منافذ الإفلات من العقاب ان كان على صعيد الممارسات اليومية للاحتلال كإيوائه لفاستين وعدم تمكن السلطة من بسط نفوذها على المناطق المصنفة "ج" وتسهيله لبعض ممارسات الفساد وبشكل خاص الاقتصادية منها، أو على الصعيد الخارجي لعدم سيطرة السلطة الوطنية على الحدود والمعابر وقدرتها على ملاحقة الفاسدين.

كما خلف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في شهر أيار/ مايو 2021 خسائر مادية واقتصادية فادحة تتعلق بتدمير البنية التحتية في القطاع وتهجير سكان البنايات والمنازل إثر تدميرها كلياً أو جزئياً الأمر الذي يحدث تغييراً في أولويات العمل الفلسطيني بحيث تنصب أولويات الجهات الحكومية والأهلية على إعادة اعمار قطاع غزة وتقديم المساعدات الانسانية المقدمة للمكويين من العدوان الإسرائيلي.

الانقسام وما نتج عنه من وجود سلطتين سياسيتين يشنت جهود مكافحة الفساد

انغلاق الحكومة والمؤسسات الرسمية وغياب النهج التشاركي في العمل يضعف فرص تبني نتائج النظام الوطني للنزاهة.

إن استمرار الانقسام السياسي بين الضفة وغزة والذي نتج عنه وجود حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة وحكومة حماس في قطاع غزة وحل المجلس التشريعي وغياب الانتخابات الدورية للمجلس التشريعي والرئاسة والهيئات المحلية في غزة قد أثر على مبادرات الإصلاح المؤسسي وجهود مكافحة الفساد. فضلاً عن النقاش المجتمعي حول نجاعة واستقلالية السلطة القضائية وقرارات مجلس القضاء الأعلى الانتقالي، في حين استمرت الأوضاع الاقتصادية في التراجع إثر رفض الحكومة الفلسطينية استلام أموال المقاصة في النصف الأول للعام 2020، استناداً إلى قرار القيادة الفلسطينية بوقف العلاقة مع الجانب الاسرائيلي لأكثر من ستة أشهر (2020/5/19 إلى نهاية شهر تشرين ثاني/ نوفمبر 2020).

أظهر العام 2020 أن بواعث الأمل لدى منظمات المجتمع المدني بانفتاح الحكومة الفلسطينية وتعاونها التي بدأت عند تنصيبها قد تهاوت بسبب انغلاق الحكومة وانعزالها وعدم تعاونها مع جهود منظمات المجتمع المدني وتوصيات تقارير عملها بشأن إدارة المال والشأن العام ومن التعيينات المرتبطة بالمحسوبية والزبائنية والخادمة للمتفذين واقربائهم. كما أظهر انتشار جائحة كورونا "فيروس كوفيد-19" وضعف حالة الاستعداد للمخاطر الناجمة عن كوارث طبيعية أو صحية، وغياب قانون ينظم حالة الطوارئ وغياب خطة وطنية وعدم تفعيل المركز الوطني للكوارث، وغياب جاهزية دولة فلسطين وضعف نزاهة الحكم، وهشاشة التدابير والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لتحسين مؤسسات الدولة من الفساد. واستمر مجلس الوزراء في حكومة د. محمد شتيه بنشر عناوين القرارات الصادرة عنه، من خلال منصة إلكترونية مخصصة لذلك، إلا أنه لا يتم نشر القرارات بشكل كامل، وكذلك لم يتم إعادة نشر الأرشيف السابق للحكومات السابقة).

جائحة كورونا وفرض حالة الطوارئ تترك تأثيرات صحية واجتماعية واقتصادية على جميع الفئات وتؤثر على نزاهة الحكم

تأثر السياق الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي في العام 2020 بانتشار جائحة كورونا وتأثيراتها الصحية والاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، واضطرار السلطة الوطنية الفلسطينية لإعلان حالة الطوارئ التي ما زالت مستمرة والتي أضعفت اية خطط لتعزيز

النزاهة ومكافحة الفساد وأضعف محاولات منع افلات الفاسدين من العقاب وأضعف نزاهة الحكم نتيجة لانتشار ظاهرة اتخاذ قرارات لا تصب في النفع العام تحت حجج ومبررات مرتبطة بحالة الطوارئ.

انعكست حالة الطوارئ على أولويات المجتمع الفلسطيني وأولويات الحكومة الفلسطينية وقراراتها، وكان أبرزها إقرار موازنة طوارئ وإعادة ترتيب أولويات الانفاق الحكومي بالإضافة إلى خدمات الحماية الاجتماعية والصحية في ظل تزايد عدد العاطلين عن العمل وحاجة المواطنين إلى اللقاحات وتعطل العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. برزت نتيجة حالة الطوارئ مجموعة من القضايا المرتبطة في نظام النزاهة الوطني وفي مقدمتها تقديم المساعدات الاجتماعية والوصول العادل إلى اللقاحات والخدمات الطبية لمرضى كورونا وشفافية المعلومات المرتبطة في الوضع الصحي والاقتصادي. كما أن حالة الطوارئ تضعف كثيراً من مجالات إدارة المال العام من حيث الالتزام بالمعايير الضرورية وأحكام القوانين مثل قانون الشراء العام بشأن العطاءات العامة. وبحسب البنك الدولي فإن أكثر من ربع الفلسطينيين كانوا يعيشون تحت خط الفقر -قبل انتشار فيروس كورونا-، ومن المتوقع أن هذه النسبة ارتفعت إلى 30% في الضفة الغربية وإلى 64% في قطاع غزة. وأن معدل البطالة بين الشباب بلغ ما نسبته 38%، وهو ما يتجاوز كثيراً المتوسط السائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولا تزال إمكانيات الاقتصاد مُكبلة بالقيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع⁵. وأكد رئيس الحكومة أن قيمة الخسائر الإجمالية للاقتصاد الفلسطيني للعام 2020 تبلغ حوالي 3.8 مليار دولار (أي ما مقداره 27%) من أصل حوالي 14 ملياراً التي تشكل قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

حصار سياسي واقتصادي لدولة فلسطين نتيجة تبني الإدارة الأمريكية لمبادرة صفقة القرن وتراجع الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية

أثار إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في نهاية شهر كانون ثاني/يناير من العام 2020 عن الخطة الأميركية للسلام في الشرق الأوسط، والتي تعرف بصفقة القرن، ردود فعل فلسطينية غاضبة للتغيير الذي أحدثته في قواعد العملية السياسية القائمة على أساس قرارات الأمم المتحدة والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967، وانحيازها لتوجهات اليمين الإسرائيلي على حساب الحقوق الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967. واستتبع ذلك بضغط أمريكي على دول عربية كالإمارات والبحرين والسودان والمغرب لعقد اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل في منتصف شهر أيلول/سبتمبر، وذلك في إطار الضغط على القيادة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تحول أولويات أجندة الرأي العام والمؤسسات والقوى والأحزاب إلى مقاومة الضغوط بما فيها الضغوط المالية، ما أثار على أجندة الإصلاحات والأهداف ذات العلاقة باستراتيجية تحسين إدارة المال العام، وتراجع موقع تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وإزاحته إلى الخلف. ناهيك عن استمرار أثر سياسات دولة الاحتلال وممارساته السلبية على البيئة الاقتصادية من حيث تحكّمه في إصدار ومنح العديد من التصاريح والموافقات في الحدود والمعابر في كل من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، حيث استخدم الاحتلال هذه الصلاحية لمصالحه الأمنية وعلى حساب المصلحة الفلسطينية ولتعزيز استمرار سيطرته على الموارد الطبيعية الفلسطينية.

⁵ تقرير المراقبة الاقتصادية للبنك الدولي، حزيران. 2020.

استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وتقييد الحريات العامة

على صعيد حالة حقوق الإنسان والحريات العامة، شهد العام 2020 العديد من الانتهاكات للحريات العامة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية أو السلطة القائمة في قطاع غزة، في إطار التعسف في استخدام السلطة، ما يهدد منظومة النزاهة في عملها. بلغت انتهاكات الحريات الاعلامية في فلسطين خلال العام 2020 ما مجموعه 81 انتهاكاً موزعةً ما بين انتهاكات إسرائيلية وفلسطينية وانتهاكات إدارة فيسبوك وفقاً لمركز مدى للحريات الإعلامية.⁶

وتشير بيانات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان⁷ في العام 2020 إلى ازدياد عدد الشكاوى التي تلقتها فيما يتعلق بممارسة التعذيب وسوء المعاملة في ظل الجائحة في نفس الفترة لتصل إلى (250) انتهاكاً للحق في السلامة الجسدية في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يشمل تعذيب المحتجزين (بالضرب والشبح) وإساءة معاملتهم.

تضمنت الشكاوى التي تلقتها الهيئة منذ تاريخ 2020/3/5 وحتى تاريخ 2020/11/16، (350) انتهاكاً للحق في الحرية والأمن الشخصي في كلٍّ من الضفة الغربية والقطاع، بما يشمل الاحتجاز الإداري دون العرض على الجهات القضائية المختصة، واحتجاز المواطنين بسبب ممارسة حقوقهم المشروعة، إضافة إلى انتهاك الإجراءات القانونية عند تنفيذ الاعتقالات، والامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بالإفراج عن الموقوفين.

المجتمع الفلسطيني لا زال يرى ان مكافحة الفساد من ضمن الأولويات الأربعة الأساسية

تنامي الوعي المجتمعي بمظاهر ضعف نزاهة الحكم

بالرغم من استمرار سياسات إسرائيل العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني والأزمة الصحية والاقتصادية واستمرار واقع الانقسام السياسي السلبي، ما زالت أغلبية المواطنين ترى موضوع الفساد من ضمن أهم القضايا والمشاكل التي تواجه الشعب الفلسطيني، حيث أشار استطلاع رأي المواطنين حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين⁸ الذي تم إجراؤه في تشرين أول/ أكتوبر 2020 إلى أنّ أهم التحديات التي من الضروري التصدي لها هي: الأزمة الاقتصادية، ومكافحة الفساد، وسياسات الاحتلال واستمرار الانقسام، حيث اعتبر 26% من المستطلعة آراؤهم أنّ الأولوية يجب أن تكون لمعالجة تصاعد الأزمات الاقتصادية، بينما اعتبر 25% أنّها مشكلة الفساد، تلتها مشاكل سياسات الاحتلال واستمرار الانقسام بنسبة (21% و 14%) على التوالي.

هذا الى جانب تنامي الوعي المجتمعي بمظاهر ضعف نزاهة الحكم وزيادة المطالبات بإصلاح النظام السياسي الفلسطيني وبشكل اساسي أهمية إجراء الانتخابات العامة لتأمين آلية سلمية لتداول السلطة وتأمين وصول الجيل الجديد إلى مراكز صنع القرار .

⁶ انظر/ي التقارير الشهرية الصادرة عن المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) في الفترة 1/1-2020/12/31.

<https://www.madacenter.org/category/13/1/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B4%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A9>

⁷ انظر/ي إدارة الجائحة حالة الحريات العامة 2020 إدارة-الجائحة-حالة-الحريات-العامة-2020-1605600399-aman-palestine.org.pdf

⁸ انظر/ي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، استطلاع رأي المواطنين حول واقع الفساد ومكافحته فلسطين 2020.

<https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/14706.html>

دور ملموس للمجتمع المدني الفلسطيني في مختلف قطاعات التنمية المستدامة وحقوق الانسان على المستوى الوطني والمحلي

قيود على المجتمع المدني قد تحد من جهوده في انفاذ الحريات العامة ومكافحة الفساد.

تنشط العديد من منظمات المجتمع المدني في مختلف القطاعات وتلعب دورا ملموسا في قطاعات التنمية المستدامة وحقوق الانسان عبر تقديم خدمات ومناصرة حقوق مختلف الفئات المستضعفة، كما تعتبر الحكومة والمنظمات الدولية والاممية منظمات المجتمع المدني شريك أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية الوطنية وتحظى بمساعدات مالية وفنية دولية ومحلية لتمكينها من القيام بدورها.

رغم الاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني إلا ان العام 2021 شهد إقرار الرئيس قرار بقانون تحت رقم 7 لسنة 2021 بشأن تعديل القانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية والذي يشمل بعض البنود التي تعتبرها منظمات المجتمع المدني معيقاً لعملها وخاصة المواد التي تتعلق في الزام المنظمات الاهلية بتقديم خطة عمل وموازنة تقديرية للسنة المالية منسجمة مع خطة الوزارة المختصة، والمادة التي تتعلق في ان لا تزيد رواتب الموظفين والمصاريف التشغيلية في جمعيات وهيئات منظمات المجتمع المدني عن 25% من اجمالي الميزانية السنوية والمادة التي تلزم الجمعيات والهيئات بدفع رسوم عن الطبات التي تقدمها لوزارة الداخلية. جرى وقف العمل بهذا القرار بقانون اثر حملات الضغط التي مارستها منظمات المجتمع المدني.⁹

ترى منظمات المجتمع المدني ان تفرد السلطة التنفيذية بإصدار قرارات بقوانين وأنظمة ولوائح دون مشارورات مع المجتمع المدني بشكل عام وفيما يتعلق بحرية ونطاق عمل منظمات المدتمع المدني يشكل انتكاسة للتطورات التي تمت مراكمتها في السنوات السابقة من التعاون والشراكة والانفتاح في هذا الجانب.

السياسات العامة والاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ممكنة للجهود الوطنية

سياسات ودعم دولي وعربي متواصل لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

أطلقت الحكومة الفلسطينية في الربع الأول من العام 2021 وثيقة الخطة الوطنية للتنمية: **الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال**. استندت خطة التنمية الوطنية للتنمية إلى ما رافقها من (40) وثيقة أخرى من الاستراتيجيات القطاعية والتنمية بالعناقيد ومنظورنا للتنمية بما يجعل التنمية رافعة للتحرر الوطني. تركزت خطة التنمية على رؤية وطنية تعترف بان الشعب الفلسطيني صاحب الحق في تقرير مصيره، وله السيادة عليها، وان إسرائيل دولة استعمارية، وتقوم على علاقة بين الناخب والمنتخب لتكون فلسطين دولة ديمقراطية تحترم فيها الحقوق الأساسية والحريات العامة. كما أن فلسطين الديمقراطية يجب أن تكون خالية من أشكال التمييز العنصري القائم على الدين والعرق والجنس، ويجب أن تكون منفتحة وعماد كادرها الكفاءات في مختلف مفاصل العمل العام والوظيفة العمومية، وبعبارة عن الاحتكار والهيمنة والمحسوبية. حددت الخطة أيضاً مجموعة من السياسات العامة الداعمة للجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، منها.

⁹ تم وقف تنفيذ القرار بقانون رقم 7 العمل بقرار بقانون صادر عن رئيس السلطة الوطنية بتاريخ 2021/5/11.

حددت السياسة العامة (4) إعادة الإشعاع الديمقراطي لفلسطين مجموعة من التدخلات السياساتية ذات العلاقة من ضمنها إعادة النظر في الإطار الدستوري الناظم للدولة بحيث يكون النص الدستوري منسجماً مع الالتزامات التعاقدية والعرفية الدولية. وتنظيم انتخابات ديمقراطية ودورية على المستويات كافة. وصون وحماية الحقوق والحريات العامة. كما حددت مجموعة من السياسات العامة مجموعة من التدخلات السياساتية ذات العلاقة ومن ضمنها السياسة العامة (7): تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن، والسياسة العامة (8): الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن، والسياسية (11): تعزيز كفاءة المؤسسات العامة، والسياسة العامة (12): كفاءة وفعالية إدارة الموارد المتاحة وخاصة التدخل السياسي، تعزيز نظام الشراء العام بما يضمن الشفافية والمساءلة. كما حددت السياسة العامة (10): تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد، وذلك من خلال، تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل الحكومة، وضمان الحق في الوصول للمعلومات، وتعزيز دور المؤسسات الرقابية المالية والإدارية.

الرؤية الوطنية للاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بيئة فلسطينية نزيهة ومناهضة للفساد وصولاً لمجتمع فلسطيني خال من الفساد

أطلقت هيئة مكافحة الفساد الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022 "مواطنة-تمكين-اصلاح" وذلك بموجب الدور المنوط بها حسب قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005، وتعديلاته والمتمثل في رسم السياسات العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها، وتستند الاستراتيجية إلى شعار بان تعزيز منظومة النزاهة أمر يخص الجميع وهو

أساس لاجتثاث الفساد من المجتمع الفلسطيني والمساهمة في الإبقاء بالالتزامات التي تتبناها الإدارة السياسة العليا فيما يخص عدم التسامح مع الفاسدين واعتماد الاستراتيجية اطاراً لمساءلة جميع المؤسسات المعنية وحشد وتجنيد المواقف الداعمة على المستوى العربي والدولي وتأطير وتوحيد جهود مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة على المستوى الوطني.

إن وجود خطط قطاعية واستراتيجيات مرتبطة بالخطة الوطنية للتنمية 2021-2023 كالاتراتيجية القطاعية للطاقة والموارد الطبيعية وإدارة المال العام واستراتيجية الخدمة المدنية يشكل مدخلاً قوياً للضغط من أجل تطبيق هذه الخطط والاستراتيجيات ولتعديل او تطوير القوانين والمنظومة التشريعية لتنسجم وهذه الخطط والنتائج المرجوة منها. كما أن انضمام السلطة لاتفاقيات ومواثيق دولية مثل UNCAC والالتزامات الطوعية لإعداد تقارير الإنجاز مثل SDGs 2030 ووجود تقارير معدة من قبل الحكومة بالخصوص وعضوية المجتمع المدني في الفريق الوطني لتنفيذ الهدف 16، بالإضافة إلى الخطة الوطنية عبر القطاعية لمكافحة الفساد جميعها يمكن الاستفادة منها في تنفيذ حملات الضغط والمناصرة وبما يتواءم مع الأهداف التي يسعى ائتلاف أمان لتحقيقها.

تسعى الأهداف العالمية الـ 17 التي تبنتها الأمم المتحدة في العام 2015 باسم أهداف التنمية المستدامة 2030، على القضاء على الفقر، والحد من عدم المساواة وبناء مجتمعات أكثر سلماً وازدهاراً وإن لا يهمل أي احد في العالم ويبقى خلف الركب. يتناول الهدف 16، من أهداف التنمية المستدامة "السعي لتحقيق المجتمعات الآمنة والشاملة للجميع لأجل التنمية المستدامة؛ ومنح القضاء العادل للجميع؛ وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات". تتناول 4 غايات مندرجة في الهدف 16 بشكل وثيق بقضايا جهود مكافحة الفساد وهي الغاية 16.4، الحد بشكل كبير من التدفقات غير المشروعة

للأموال وتعزيز استرداد الأصول المسروقة، الغاية، 16.5 القضاء على الفساد والرشوة بكافة أشكالها، الغاية 16.6: تطوير مؤسسات فعالة ومسؤولة على جميع المستويات، والغاية، حماية الحريات العامة وحق الوصول إلى المعلومات.

تبنّت منظمة الشفافية الدولية خطة استراتيجية عالمية لمكافحة الفساد 2021-2030 "اخضاع السلطة للمحاسبة". تركز نظرية التغيير للخطة على أن الوصول إلى عالم خال من الفساد يتطلب أولاً إخضاع السلطة للمحاسبة من أجل الصالح العام، وهذا يتطلب تحقيق ثلاثة شروط مسبقة، وهي الرقابة المجتمعية، والتحصين، ومعايير وأنظمة فعالة ويستدعي التركيز على القيم والوعي، والحريات والمؤسسات والإجراءات من أجل حماية الموارد، وإيقاف تدفق الأموال القذرة، وتأمين النزاهة السياسية وتوجّه النزاهة في قطاع الأعمال وتوخي انفاذ القانون وتحقيق العدالة، وتوسيع الفضاء المدني من أجل المحاسبة، وبناء قيادة من المجتمع المحلي لمكافحة الفساد.

اجماع دولي بأهمية تعزيز نزاهة الحكم في استراتيجيات مكافحة الفساد

لقد فرض تعثر الجهود العالمية في ملاحقة الاموال الفاسدة واسترجاع الاموال المنهوبة بسبب الفساد السياسي لعدد واسع من الدول اهمية تعزيز نزاهة الحكم في استراتيجيات مكافحة الفساد، مما استدعى تطوير استراتيجية جديدة لمنظمة الشفافية الدولية 2021-2030 "اخضاع السلطة للمساءلة" تأخذ بعين الاعتبار موضوع تأمين النزاهة السياسية او نزاهة الحكم كأولوية لعملها خلال الاعوام القادمة. الامر الذي يتطلب من إنتلاف أمان مراجعة وتطوير أولويات ونهج عمله لزيادة التأثير على الجهود الوطنية والاقليمية والدولية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد كبيت خبرة فلسطيني متخصص في هذا المجال وفي إطار مساهمته كفرع وطني معتمد لدى الشفافية الدولية في تحقيق الاستراتيجية الدولية لمكافحة الفساد.

الجزء الخامس، قضايا وأسباب انتشار الفساد تتعلق في دور المؤسسات الرقابية وتحصين المؤسسات وتعزيز المشاركة المجتمعية.

تتعدد الدوافع والأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد وتفشّيها في المجتمعات، وغالبا ما يكون وراء تفشي الفساد وممارساته المختلفة مجموعة من الدوافع يمكن اعادة بعضها إلى أسباب سياسية تتمثل في؛ ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وازدياد فرص انتشار الفساد في البلدان التي تمر في مراحل انتقالية وتدخّل الحكومة في السوق الاقتصادية (التزاح بين رأس المال والسلطة)، وضعف سيادة القانون، وضعف الجهاز القضائي، وضعف الاجهزة الرقابية في الدولة وعدم استقلاليتها، وضعف منظومة الشفافية والوصول للمعلومات. كما تلعب الأسباب الاجتماعية والاقتصادية أيضاً دوراً في تفشي مظاهر الفساد

كما هو الحال في انتشار الثقافة المجتمعية المتساهلة مع الفساد، وكذلك ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في الحياة العامة، وانخفاض أجور الموظفين الحكوميين وارتفاع مستوى المعيشة.

وفي فلسطين فإن معظم الاسباب المذكورة اعلاه موجودة وتسهم وان كانت بصور ودرجات مختلفة في تقشي بعض ممارسات وانواع الفساد، حيث يمكننا في فلسطين إذا ما اردنا التركيز على ابرز الدوافع والاسباب لانتشار مظاهر الفساد رصد الاتي:

1. فاعلية واستقلالية مؤسسات الانفاذ (المؤسسات الرقابية ومؤسسات مكافحة الفساد) لا زالت محدودة

عدم اكتمال منظومة التشريعات والإجراءات التي تمنع الإفلات من العقاب.

نقص الكوادر المؤهلة والمحفزة التي تعمل باستقلالية في مؤسسات الرقابة ومكافحة الفساد

دور الاعلام الفلسطيني الرقابي على إدارة المال والشأن العام محدود

قصور في التنسيق الإقليمي والدولي لمنع الإفلات من العقاب واسترداد المنهوبات

تتاط الرقابة العامة الرسمية على الأداء وعلى إدارة المال والشأن العام وأنشطة مكافحة الفساد حسب القانون الفلسطيني والهياكل التنظيمية إلى عدد من الأجهزة والهيئات والوحدات التنظيمية (المجلس التشريعي، السلطة القضائية، هيئة مكافحة الفساد، النيابة العامة، ديوان الرقابة المالية والإدارية، ديوان الموظفين العام، وحدات الرقابة الداخلية ودوائر التدقيق والتفتيش المالي، وحدات الشكاوى، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان- دوان المظالم) والتي تتشابه في وضعها التنظيمي والإداري من حيث نقص الإمكانيات البشرية والمالية اللازمة للقيام بدورها بكفاءة وفاعلية وضعف شفافية الإجراءات الناظمة لعملها بالإضافة إلى ضعف الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني.

المجلس التشريعي: يعتبر المجلس التشريعي جهة الرقابة والمساءلة والمحاسبة الرسمية للسلطة التنفيذية (الحكومة ومؤسساتها) الاساسية في فلسطين إلى جانب مهمة التشريع. لكن وفي ظل الظرف السياسي الاستثنائي في فلسطين الناتج عن الانقسام وحل المجلس التشريعي عام 2018 بعد أن كان معطلا على مدار 12 عاماً فإن الرئيس الفلسطيني (منذ العام 2007 وبعد الانقسام السياسي بين فتح وحماس) تولى اصدار القرارات بقوانين نيابة عن المجلس التشريعي وذلك وفق المادة 43 من القانون الاساسي المعدل. هذا الواقع جعل السلطة التنفيذية في حل من الرقابة البرلمانية على ادارتها للمال والشأن العام. في الوقت نفسه، فان كتلة حماس في المجلس التشريعي في قطاع غزة تعمل كمجلس تشريعي وتستمر في اصدار القوانين التي تسري في غزة ما عزز واقع تشريعي مشوه في شطري الوطن.

هيئة مكافحة الفساد: أنشئت الهيئة بموجب أحكام المادة 3 من قانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005، كهيئة مستقلة إدارياً ومالياً، ومُنحت من الاختصاصات والصلاحيات ما يمكنها من الاضطلاع بوظائفها في مكافحة الفساد بمنأى عن أي تأثير لا مسوغ له. يساند الهيئة في عملها النيابة العامة المنتدبة (أصبحت الان نيابة مختصة) لدى هيئة مكافحة الفساد ومحكمة جرائم الفساد. تنص المادة 3 من قانون مكافحة الفساد المعدل لسنة 2005 على تمتع هيئة مكافحة الفساد بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتنص المادة 7 من القانون على تمتع رئيس الهيئة وموظفوها بالحصانة عن كل ما يقومون به من أعمال تتعلق بتنفيذ مهامهم، إلا أن القانون لا يتضمن نصاً على مصادقة المجلس التشريعي على تعيين رئيس الهيئة. تملك

الهيئة الاستقلالية الكافية لتعيين كادرها البشري، لكنها تعاني من نقص في عدد العاملين لديها بسبب محدودية الموازنات. وعلى الرغم من تصريح الهيئة بعدم تبعيتها في قراراتها لأي جهة لكنها تقرّ بأنها تخضع لرقابة داخلية من قبل رئيس الهيئة، وللرقابة الخارجية من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية، كما تقدم الهيئة تقريرها السنوي لرئيس الحكومة وإلى السيد الرئيس.

كما أن هناك بعض الإشارات على تدخلات خارجية في عمل الهيئة¹⁰. في السياق ذاته يشير استطلاع الرأي الذي أجراه الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان في العام 2020 إلى أن نحو 77% من المواطنين في الضفة الغربية يعتقدون أن هيئة مكافحة الفساد تمارس دورها دون استقلالية بارتفاع 7 نقاط عما كانت عليه في العام الماضي (70%). وهي ترتفع لدى الذكور إلى 80% مقابل 73% لدى الإناث، و79% لدى الشباب دون سن 30 عاماً، وترتفع لدى العاملين في القطاع الأهلي إلى 85% مقارنة بـ 83% للعاملين في القطاع الخاص، و78% للعاملين في القطاع العام. وعن أكثر الجهات تدخلاً في عمل الهيئة؛ فقد اعتبر 37% من المواطنين أن مكتب الرئيس أكثر الجهات تدخلاً في عمل هيئة مكافحة الفساد، تليه رئاسة الوزراء والوزراء بنسبة 24%، ثم الأجهزة الأمنية بنسبة 23%، ومن ثم كل من قادة الأحزاب (9%) والمحافظون ورؤساء البلديات (8%).

وفي العام 2021 جرى تغيير رئيس الهيئة دون وضوح الأسباب المتعلقة بها، لكن التطور الإيجابي تمثل بانفتاح الهيئة على ائتلاف أمان وتوقيعها مذكرة تفاهم وتعاون، وإشراك فعال لائتلاف أمان في اعداد الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية وفي الفريق الوطني للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية، ناهيك عن أعمال وتعاون مشترك في الكثير من المجالات.

السلطة القضائية: والنيابة العامة يعتبر قطاع العدالة الفلسطيني وبشكل خاص محكمة العدل العليا أداة للرقابة على القرارات الإدارية الصادرة عن السلطة التنفيذية. وقد جرى تشكيل دائرة التفتيش على أعضاء النيابة العامة في العام 2017، لكن من غير الواضح مدى فاعليتها. وما زالت تبعية النيابة العامة غير واضحة من الناحية العملية، للسلطة القضائية أم لرئيس السلطة الفلسطينية أو الرئيس أو السلطة التنفيذية، ما يؤثر على طبيعة عملها من حيث مرجعيتها واستقلاليتها. كما لا توجد قيود على التعيين بعد الخروج من الوظيفة في مؤسسات إنفاذ القانون. ولا تتوفر معلومات حول الإجراءات المتخذة في النيابة العامة لمنع تضارب المصالح والتعامل مع الهدايا أو السياسات المعتمدة لتعزيز قيم النزاهة فيهما. فيما زادت القرارات بقوانين التي صدرت في نهاية عام 2020 المتعلقة بالسلطة القضائية والمحكمة الإدارية من هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية من خلال منح السلطة التنفيذية صلاحية تعيين رئيس المحكمة الإدارية العليا.

ديوان الرقابة المالية والإدارية: ينص قانون ديوان الرقابة على عدم جواز التدخل في أي عمل من أعمال الديوان وتلزم جميع الجهات الخاضعة لرقابة الديوان بالتعاون الكامل والتام فيما يطلب الديوان منها. كما ينص القانون على أن الديوان يهدف إلى ضمان سلامة العمل والاستقرار المالي والإداري في السلطة الوطنية بسلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وكشف أوجه الانحراف المالي والإداري كافة بما فيها حالات استغلال الوظيفة العامة والتأكد من أن الأداء العام يتفق مع أحكام القوانين

¹⁰ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، تقرير واقع النزاهة ومكافحة الفساد 2016، رام الله، 2018، ص 37

والأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات النافذة وفي حدودها وأنه يمارس بأفضل طريقة وبأقل تكلفة ممكنة. رغم ذلك، إلا ان هناك

بعض الإشكالات الخاصة في الديوان

- نقص الموارد البشرية المؤهلة.
- تأخر الديوان في نشر بعض التقارير ويمتنع عن نشر بعضها برغم من أهميتها.
- محاولات التدخل في قرارات وعمل الديوان من قبل السلطة التنفيذية وعدم احترام استقلاليته.

مظاهر سابقة للتدخل ومحاولات المس باستقلاليته من قبل السلطة التنفيذية، فقد تم عزل رئيس الديوان السابق بشكل مخالف للقانون، ما يجعل رئيس الديوان غير محصنا. ومن غير الواضح ان شيئا قد تغير وقد يحول دون التدخل في عمل الديوان او محاولة عزل رئيسه او احواله للتقاعد دون اسباب قانونية موجبة للعزل.

عمليا ينفذ ديوان الرقابة المالية والإدارية المهام الرقابية على الجهات الإدارية

الخاضعة لرقابته، سواء بزيارات استكشافية، وتوجيهية، ورقابية، بغرض التدقيق الشامل ومتابعة الشكاوى، أو ما تنشره وسائل الإعلام المختلفة من شكاوى أو تحقيقات صحفية تتناول نواحي الإهمال أو الاستهتار أو سوء الإدارة أو سوء الاستغلال، وحضور عطاءات تلك الجهات بصفة عضو مراقب. وينشر الديوان تقريره السنوي وبعض التقارير ربع السنوية على الموقع الإلكتروني.

وحدات الرقابة الداخلية ودوائر التدقيق والتفتيش المالي: أصدر مجلس الوزراء في العام 2010 نظاما ماليا للوزارات والمؤسسات العامة¹¹ بالإضافة إلى قرار مجلس الوزراء رقم 130 لسنة 2006 والذي ينص على استحداث وحدات للرقابة الداخلية في الوزارات وذلك من أجل الرقابة على نفقات الدوائر سواء الممولة من الموازنة العامة أو من المنح والتأكد من صحة تقارير الانفاق وال الإيرادات الشهرية وصحة رديات الإيرادات والمشاركة في تقييم المنح والمساعدات العينية والتنسيق مع الدوائر المالية في مراكز المسؤولية لمتابعة ملاحظات ديوان الرقابة المالية والإدارية والاجابة على استفساراته.

خلال العام 2018 تم في مجلس الوزراء نقاش مسودة نهائية من مشروع النظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة الذي كان قد أعد في العام 2014 ولم يتم اقراره حتى تاريخ اعداد هذه الاستراتيجية، حيث نصت المادة 134 منه على أنه: تنشأ لدى المؤسسة العامة دائرة مختصة تتبع الوزير المختص وتؤدي مهامها وفقا لنظام التدقيق المالي الداخلي الذي تضعه الوزارة لتطوير الهيكل العام والاطار الكلي لنظام الرقابة الداخلية في القطاع العام والذي يضمن خلاله الاستخدام الملائم والاقتصادي للموارد العامة ويضمن التزام كل المؤسسة العامة ووحداتها بالإنفاق وفق التشريعات المالية المرعية¹².

ديوان الموظفين العام: يتولى الديوان الرقابة على تنظيم إجراءات شؤون الخدمة المدنية وفقا لأحكام قانون الخدمة المدنية لسنة 1998، وهو بمثابة الجهة الفنية والمنفذة للسياسات والأنظمة التي يقرها مجلس الوزراء. حيث ينظم شؤون التوظيف ويضع الإجراءات التفصيلية اللازمة للتنفيذ ويراقب الأجهزة الحكومية في مجال تطبيق نظم ولوائح وقرارات شؤون الموظفين في مجالاته المتخصصة، إضافة إلى تقديم التوصيات المتعلقة بتطوير الخدمة في جوانبها المتعددة.

ويواجه الديوان تحدي عملي يتعلق بتعيين موظفي الفئة الخاصة والعليا في الخدمة المدنية حيث لا يتم التعيين غالبا بالاعتماد على المهنية والحيادية وبما يضمن تكافؤ الفرص واعتماد مبدأ الجدارة لشغل هذه الوظائف.

²⁷ من الجدير ذكره ان هذا النظام لم ينشر في الجريدة الرسمية لغاية الآن ويطبق على اساس تعليمات من وزير المالية.
¹² مشروع النظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة 2018، غير منشور.

وحدات الشكاوى: قرر مجلس الوزراء للسلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ 2003/10/13 إنشاء ديوان الشكاوى، ولم يتم تفعيل هذا القرار على مستوى الحكومة والوزارات إلا بعد أن أصدر مجلس الوزراء نظام دائرة الشكاوى في رئاسة مجلس الوزراء ووحدات الشكاوى في الوزارات بتاريخ 2005/5/3 بموجب قرار رقم (60) لسنة 2005. وتم تعديله بتاريخ 8 / 3 / 2009 ليصبح نظام الشكاوى رقم 6 لسنة 2009. وقد جرى تعديل هذا النظام أكثر من مرة وصولاً إلى عام 2016. وعلى الرغم من إنشاء دائرة مركزية في مجلس الوزراء ووحدات في أغلب المؤسسات الحكومية إلا أنه ما زالت عملية إدارة الشكاوى الحكومية تقليدية، حيث يقتصر التقرير السنوي على كونه تقريراً إحصائياً لا يوضح كيفية معالجة الشكاوى، ومدى رضى المشتكين عن الحل الذي تم بموجبه معالجة الشكاوى، ومواطن الضعف التي تحتاج إلى تقديم مقترحات لتلافي تكرار الشكاوى حولها في المؤسسات العامة؛ فالغرض الأساسي من وجود نظام موحد للشكاوى الحكومية هو تسهيل عملية الرقابة عليها وكيفية إدارتها من مختلف المؤسسات، وتقديم استخلاصات بشأنها. إن التقييم الحقيقي للشكاوى يكمن في مدى التعامل الجدي مع شكاوى المواطنين، ومن خلال فتح المجال لدراسة الشكاوى وكيفية معالجتها وإغلاقها، وليس بإعطاء رقم حول عدد ما تم معالجته وما تم إغلاقه فقط.

ديوان المظالم: أنشئت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بموجب مرسوم صادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات بتاريخ 1994/9/30، وتم نشر القرار في الجريدة الرسمية تحت رقم (59) لسنة 1995، وقد حددت بموجب القرار مهام ومسؤوليات الهيئة في متابعة وضمن توافر متطلبات صيانة حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية وفي عمل مختلف الدوائر والأجهزة والمؤسسات في دولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد ترك القرار للهيئة مهمة وضع نظامها الأساسي بما يضمن استقلاليتها وفعاليتها، وقد بدأت الهيئة تمارس نشاطها في بداية عام 1994. لاحقاً لذلك، ولدى سن القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، نصت المادة (31) منه على أن " تنشأ بقانون هيئة مستقلة لحقوق الإنسان ويحدد القانون تشكيلها ومهامها واختصاصها، وتقدم تقاريرها لكل من رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي". وتمارس الهيئة طيلة سنوات عملها بشكل نزيه ومحاييد، وتقف على مسافة واحدة من جميع المؤسسات المدنية والأمنية في قطاع غزة، كما أنها تشكل مرجعية رئيسية في القضايا القانونية والحقوقية لدى المؤسسة الرسمية، إضافة لتقديم الرأي الاستشاري عبر المذكرات القانونية لديوان الرئاسة ورئاسة الوزراء، ومراجعة وتعديل مشاريع القوانين بما يتواءم مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها فلسطين. وتعمل الهيئة على إعداد تقرير سنوي بشأن وضع حقوق الإنسان في فلسطين، ويتم رفعه لكل من الرئيس ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي، ويتم نشره بشكل ورقي وآخر الكتروني على الموقع الإلكتروني للهيئة.

2. البيئة الداخلية في المؤسسات التي تقدم الخدمات العامة غير محصنة من الفساد

قصور السياسات الداعمة لتطبيق مبادئ الشفافية والملمزة بتبني قيم النزاهة والخضوع للمساءلة
قصور في دور الجهات الرقابية ذات العلاقة وخاصة ديوان الموظفين العام ووحدات الرقابة الداخلية ودوائر التدقيق والتفتيش المالي وديوان الرقابة الإدارية والمالية.

دور مجتمعي وإعلامي محدود في مساءلة المؤسسات الخدمانية

يتولى تقديم الخدمات العامة للمواطنين الفلسطينيين مجموعة من المؤسسات الحكومية والمؤسسات العامة والشركات المساهمة العامة والهيئات المحلية والشركات الخاصة بالإضافة إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى

(الأونروا). فيما تلقى مسؤولية تنظيم قطاع الخدمات العامة بغض النظر عن الجهة التي تقدم الخدمة العامة إلى الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة أو هيئة أو مؤسسة رسمية، وهذا ينطبق على الخدمات الصحية، وخدمات التعليم والخدمات الاجتماعية والتشغيل والكهرباء والمياه والطرق والاتصالات والتخلص من النفايات والصرف الصحي.

أطلقت الحكومة الفلسطينية في الربع الأول من العام 2021 وثيقة الخطة الوطنية للتنمية: **الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال**. استندت خطة التنمية الوطنية للتنمية إلى ما رافقها من (40) وثيقة أخرى من الاستراتيجيات القطاعية والتنمية بالعناقيد ومنظورنا للتنمية بما يجعل التنمية رافعة للتحرر الوطني. تركز خطة التنمية على رؤية وطنية تعترف بان الشعب الفلسطيني صاحب الحق في تقرير مصيره، وله السيادة عليها، وان إسرائيل دولة استعمارية، وتقوم على علاقة بين الناخب والمنتخب لتكون فلسطين دولة ديمقراطية تحترم فيها الحقوق الأساسية والحريات العامة. كما أن فلسطين الديمقراطية يجب أن تكون خالية من أشكال التمييز العنصري القائم على الدين والعرق والجنس، ويجب أن تكون منفتحة وعماد كادها الكفاءات في مختلف مفاصل العمل العام والوظيفة العمومية، وبعبارة عن الاحتكار والهيمنة والمحسوبية. حددت الخطة أيضاً مجموعة من السياسات العامة الداعمة للجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، منها.

حددت السياسة العامة (4) إعادة الإشعاع الديمقراطي لفلسطين مجموعة من التدخلات السياساتية ذات العلاقة من ضمنها إعادة النظر في الإطار الدستوري الناظم للدولة بحيث يكون النص الدستوري منسجماً مع الالتزامات التعاقدية والعرفية الدولية. وتنظيم انتخابات ديمقراطية ودورية على المستويات كافة. وصون وحماية الحقوق والحريات العامة. كما حددت مجموعة من السياسات العامة مجموعة من التدخلات السياساتية ذات العلاقة ومن ضمنها السياسة العامة (7): تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن، والسياسة العامة (8): الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن، والسياسية (11): تعزيز كفاءة المؤسسات العامة، والسياسة العامة (12): كفاءة وفعالية إدارة الموارد المتاحة وخاصة التدخل السياساتي، تعزيز نظام الشراء العام بما يضمن الشفافية والمساءلة. كما حددت السياسة العامة (10): تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد، وذلك من خلال، تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل الحكومة، وضمان الحق في الوصول للمعلومات، وتعزيز دور المؤسسات الرقابية المالية والإدارية.

وبناء على ذلك، فإن الخطط القطاعية للنهوض بجودة الخدمات المقدمة من كل قطاع تحتاج إلى خطط تشغيلية من جهة وتوفير الموازنات اللازمة لها كي لا يتكرر عدم الالتزام بها كما حدث بالعديد من الخطط القطاعية وعبر القطاعية السابقة بسبب عدم توفير الموازنات اللازمة لتنفيذها، وضعف انظمة الرقابة والتقييم والمتابعة.

وفيما يتعلق بنزاهة العاملين في المؤسسات العامة الخدماتية بشكل خاص، فقد أحرز كل من ديوان الموظفين العام وبالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد تقدماً ملحوظاً في تبني قواعد ومبادئ وقيم مدونة سلوك العاملين في الوظيفة العمومية، الا أن التحدي الذي ما زال قائماً كما اظهرته التقارير في ان منظومة تفعيل العمل بالمدونة والرقابة الفاعلة على الالتزام بقواعدها وقيمتها ما زال ضعيفاً.

كما كشفت جائحة كورونا تحديات أخرى في تقديم بعض الخدمات العامة الأساسية من بينها نظام الرعاية الصحية الذي يفترق إلى وجود نظام تأمين صحي شامل شفاف يحقق العدالة والتكافل الاجتماعي نحو خدمة ورعاية صحية أفضل مما هو واقع الان.

كما ان قطاع المساعدات الاجتماعية ما زال يعاني من عدم التزام كافة الأطراف المقدمة للمساعدات الإنسانية ان كانت عينية او نقدية بالبوابة الموحدة للمساعدات والذي عملت وزارة التنمية الاجتماعية جاهدة على اعداده وتطويره وتفعيله.

ومن جهة أخرى، ما زال القطاع الخاص بشكل عام والشركات التي تقدم خدمات عامة أساسية للمواطنين بشكل خاص؛ كالكهرباء والماء والاتصالات والمواصلات وغيرها، علاقته بالقطاع العام يلعب دورا هاما في ضعف او قوة مناعة النظام الوطني للنزاهة. وما زال هذا القطاع بحاجة إلى تبني هذا القطاع لتطبيق قواعد حوكمة القطاع الخاص، ومساهماته في مكافحة الفساد من خلال المسؤولية الاجتماعية. إضافة إلى ضعف منظومة تجنب تضارب المصالح بين العاملين في القطاع العام وعلاقتهم بالقطاع الخاص.

3. هشاشة الوضع التنظيمي وبيئة الحوكمة في الهيئات المحلية

محدودية المساءلة المجتمعية والعمودية لهيئات الحكم المحلي

ضعف أنظمة الشكاوى ووحدات الرقابة الداخلية

محدودية المعرفة بالممارسات الإدارية والمالية والرقابية الداخلية والإمكانات المادية والموارد

تغلغل ثقافة العشائرية والعائلية في إدارة الهيئات المحلية

تشير القضايا والشكاوى التي تصل المؤسسات والهيئات الرقابية الرسمية والمجتمعية بالإضافة إلى دراسات نظام النزاهة المحلي

وتقارير مؤشر الشفافية في الحكم المحلي التي نفذها ائتلاف أمان

واستهدفت العشرات من الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة

خلال الأعوام الثلاث الماضية أنه ما زال هذا القطاع خاضعة رخوة تعيق

جهود مكافحة الفساد. فمن جهة تنظيمية هناك ضعف معرفي كبير لدى

مختلف الهيئات المحلية بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد وبشكل خاص

الممارسات الفضلى الإدارية منها والمالية والرقابية الداخلية، يترافق بضعف

الإمكانات المادية والموارد البشرية لدى ديوان الرقابة المالية والإدارية في

الرقابة على هذا القطاع الواسع، ومن الجهة الاجتماعية والثقافية بتغلغل

عوامل الضعف في البنية التنظيمية لهيئات المحلية

- عدم وجود سياسات معتمدة للنشر والافصاح
- غياب وظيفة الرقابة الداخلية في معظم الهيئات
- هشاشة الهياكل التنظيمية وإدارة المصادر البشرية
- تدخل الأحزاب والحمايل في إدارة الهيئات المحلية
- عدم تقييد بعض الهيئات بنظام المشتريات
- ضعف الدور الرقابي لمجالس الهيئات المحلية في مواجهة رئيس المجلس

ثقافة العشائرية والعائلية في إدارتها، يترافق ذلك بضعف المساءلة سواء كانت المجتمعية أو المساءلة العمودية. ولعل من أبرز

التحديات التي ما زالت الهيئات المحلية بحاجة إلى تفعيلها هي أنظمة شكاوى ووحدات الرقابة الداخلية لتفعيل قيامها بمسؤولياتها

وبمهامها المتعلقة بالرقابة على الأداء المالي والإداري وتعزيز دور مجالس الهيئات في مساءلة رئيس الهيئة.

4. ضعف بيئة النزاهة في الأعمال التجارية "القطاع الخاص" وخاصة الشركات المساهمة العامة التي تدير خدمات عامة

قصور التشريعات الحالية في الحد من تجريم بعض أشكال الفساد في قطاع الأعمال التجارية.

قصور الأنظمة والسياسات التي تنظم العلاقة بين قطاع الأعمال التجارية والمؤسسة الرسمية ذات العلاقة.

ضعف جميع أشكال الرقابة الرسمية والشعبية والاعلامية على قطاع الأعمال التجارية بما في ذلك الاجسام التمثيلية للقطاع الخاص

أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت عليها فلسطين رسمياً والتزمت بتطبيق أحكامها على دور القطاع الخاص وأهمية إدماجها في جهود مكافحة الفساد وتعزيز قواعد الحوكمة لدى شركات القطاع الخاص على صعيد الدول، كما أوردت الاتفاقية مجموعة من التدابير الواجب اتخاذها من قبل القطاع الخاص لتحسين بيئة الأعمال التجارية من مخاطر الفساد.

المؤسسات ذات الصبغة التمثيلية للقطاع الخاص الفلسطيني

والمرشحة للشراكة في جهود مكافحة الفساد

بال ترديد، هيئة سوق رأس المال، معهد الحوكمة، اتحاد جمعيات البنوك، اتحاد مدققي الحسابات، اتحاد شركات التأمين، اتحاد الصناعات، اتحاد الغرف التجارية

ينعكس قصور التشريعات الحالية في معالجة أشكال الفساد في قطاع الأعمال التجارية؛ بعدم اشتغال قانون مكافحة الفساد لعام 2010 على نصوص لتجريم الرشوة والاختلاس في القطاع الخاص إلا في حال كان الطرف الآخر من القطاع العام ومشاركا في الجريمة، وبضعف الأنظمة واللوائح وإجراءات تنظم العلاقة بين القطاع الخاص والعام وخاصة فيما يتعلق بتقل شغلي الوظائف العليا في القطاع العام والخاص لمعالجة تضارب المصالح في العلاقة التي قد تنشأ بين القطاع العام والخاص. يشكل غياب العديد من التشريعات فراغا تشريعيا تنعكس أشكاله على بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في القطاع الخاص الخاص، مثل: قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار، قانون منح الامتيازات العامة لإدارة وتشغيل المرافق الخدمائية الحيوية التي تمت خصصتها أو تشغيلها، قانون تسوية الديون، قانون للشركات حديث. وهو أمر ضروري بصفة هذا القطاع أكثر عرضة لشبهات الفساد التي قد تنشأ عن مسألة تضارب المصالح ومنح الامتيازات والعهادات.

5. جهود محدودة لمنظمات المجتمع المدني الرامية للحد من الفساد وتعزيز نظام النزاهة الوطني في مختلف القطاعات

ضعف منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في العديد من مؤسسات المجتمع المدني ووقوع بعضها في شبهات فساد. عدم الجاهزية الفنية والمالية والإدارية لمؤسسات المجتمع المدني للعمل في قضايا مكافحة الفساد في القطاعات المستهدفة. يبلغ عدد المنظمات الأهلية في فلسطين 3273، منها حوالي 800 جمعية خيرية وهيئة أهلية منظمة في قطاع غزة، حيث تضاعف عدد منظمات المجتمع المدني في ظل السلطة الفلسطينية، وقامت بمهام وأدوار متنوعة وجديدة كالرقابة على مؤسسات السلطة، والعمل على إرساء قواعد مهنية وديمقراطية وتعددية، والتأثير على السياسات الفلسطينية المختلفة: التشريعية والاقتصادية وغيرها، ودخلت في علاقات تكاملية وتناقضية مع سياسات السلطة الفلسطينية من جهة، وفي صراع ومواجهة الاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى.

تمارس منظمات المجتمع المدني نشاطاتها ضمن مساحة معقولة للقيام بدورها في مناصرة الحقوق أو انتقاد الحكومة يوفرها قانون الجمعيات والمنظمات الأهلية للعام 2000، ويعتمد مقدار المساحة على الجو السياسي العام وضعف منظومة المساءلة في فلسطين وهيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات؛ فقد شكل القرار بقانون رقم 7 لتعديل قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية محاولة للتضييق على عمل وتنظيم هذه المنظمات. بالإضافة إلى العديد من الإجراءات والممارسات من قبل السلطة التنفيذية، بما فيها المؤسسة الأمنية، لتضييق مساحة حرية عمل المؤسسات الأهلية؛ كحجب المعلومات ومقاطعة نشاطات المؤسسات الأهلية، والقيود على عملية تحويل واستقبال الحوالات البنكية وانتهاء بمحاولات تشويه سمعة العديد من المؤسسات والصاق تهم العمل لصالح الاجندات الخارجية او العمل ضد المصلحة الوطنية.

ويعاني كثير من المنظمات الأهلية من عدم فاعلية الجمعية العامة ومجلس الإدارة، وتسيطر الإدارة التنفيذية على عمل المنظمة وتحدد السياسات العامة لها دون رقابة فعالة من مجالس إدارتها. وما زال الالتزام بمدونة سلوك المنظمات الأهلية ضعيفاً وما زالت الجهود التي بذلتها منظمات المجتمع المدني لتعزيز نظام النزاهة في أعمالها متواضعة. الأمر الذي يتطلب التركيز على التنظيم الذاتي التطوعي لمنظمات المجتمع المدني في إطار تعزيز آليات المساءلة الداخلية لمسؤولي هذه المنظمات التي تقوم بإدارة الشأن العام لتقديم تقارير دورية عن الأعمال المناطة بهم وتبرير وتوضيح قراراتهم، وذلك لترسيخ مفهوم الحكم الصالح القائم على منظومة من القيم والمبادئ والمعايير والأسس التي تم التوافق عليها في مدونة السلوك الخاصة بالعمل الأهلي، لضمان حسن استخدام الموارد لخدمة أهداف المؤسسة ولمصلحة الفئة أو المجموعة المستهدفة والمجتمع بشكل عام. في المقابل، نجحت منظمات المجتمع المدني بالضغط على الحكومة لاتخاذ خطوات إيجابية إثر حملات ونشاطات مختلفة تتعلق بالسياسات العامة، وساهمت بجهود ومبادرات الإصلاح المختلفة.

فالفساد يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في القطاعات وعلى الفئات المستهدفة التي تعمل بها كافة المؤسسات الأهلية كالحق في التعليم والصحة ودور الشباب والاعلام والمعاقين والمزارعين، والنساء وغيره العديد من الأمثلة. وبالتالي يمكن لكل مؤسسة أهلية ودون الخروج عن حدود حقلها التخصصي ان تساهم في الحد من أثر الفساد في الحقل الذي تعمل فيه من خلال تضمين منظومة المساءلة وادواتها ضمن برامجها للرقابة على نزاهة وشفافية أداء القطاع العام في المجال الذي تعمل به، ومن جهة أخرى تعزيز ثقافة المساءلة المجتمعية ورفع وعي الفئات التي تستهدفها بأثر الفساد وسبل الإبلاغ عنه وأهمية المساءلة المجتمعية من قبل هذه الفئات على حقوقهم.

6. دور محدود للإعلام الفلسطيني في الرقابة وتعزيز نظام النزاهة الوطني

قصور التشريعات الحالية في التعامل مع بعض وسائل الاعلام وحرية الوصول للمعلومات وحماية الإعلاميين

الرقابة الصارمة من المؤسسة الامنية وسيطرة بعض الأحزاب السياسية ورجال الاعمال على بعض وسائل الاعلام تحد من مهنتها

ما زال استخدام التحقيقات الصحفية الاستقصائية في القضايا الفساد محدودا في وسائل الاعلام

تمنح التشريعات السارية وجود تعددية في وسائل الإعلام والنفوذ إليه من قبل القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. لكن لم يصدر قانون يتعلق بحماية وسائل الإعلام وحرية الوصول للمعلومات، بالإضافة إلى غياب قوانين تنظم عمل وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمواقع الإلكترونية. وقوانين التشهير متشددة وتفرض عقوبات سالبة للحرية "الحبس" والغرامة المالية، ما يحد من حرية التعبير بسبب تعويم النصوص القانونية التي تتيح للسلطات الحاكمة إمكانية التوسع في تفسيرها واستخدامها في مواجهة

الإعلاميين، وكان آخرها قانون الجرائم الإلكترونية. وتعد المضايقات

وأعمال التهريب بحق الصحفيين محدودة، لكنها تزداد في أوقات الصدام

الداخلي الناجم عن الانقسام السياسي، فيما يوجد تقصير واضح من قبل

السلطات المعنية في التحقيق في الانتهاكات بحق الصحفيين والمؤسسات

الإعلامية. لكن أحياناً تتم مساءلة الصحفيين على معلومات يتم نشرها،

كما لا يمكن للصحفيين تأكيد حقهم في حرية التعبير.

مكونات وسائل الإعلام في فلسطين من حيث ملكيتها

(1) إعلام حكومي (صوت فلسطين، تلفزيون فلسطين، وصحيفة الحياة الجديدة، ووكالة الأنباء الفلسطينية "فأ").

(2) إعلام خاص (تلفزيونات وإذاعات وصحف خاصة، ومواقع صحفية إلكترونية).

(3) إعلام فضائي (فضائيات ومجلات ومواقع إلكترونية تابعة لتنظيمات سياسية).

هذا الواقع ساهم في اضعاف دور الاعلام الفاعل في انتاج التحقيقات الاستقصائية الصحفية المتعلقة بكشفا قضايا الفساد. ما يستوجب الضغط من أجل اقرار قانون حق الحصول على المعلومات. إضافة إلى العمل على تمكين الإعلاميين في مجال اعداد التحقيقات الاستقصائية المرتبطة بالفساد والبرامج الاذاعية والتلفزيونية والمقروءة المتعلقة بالمساءلة المجتمعية.

7. ضعف شفافية ادارة المال العام والمساءلة حولها

أدى غياب المجلس التشريعي بصفته الجهة المخولة قانونيا بالمساءلة على الانفاق العام من خلال الحساب الختامي إلى ضعف في إدارة المال العام والمساءلة والمحاسبة على سوء استخدامه في إدارة الشأن العام، كما ان ضعف الشفافية وإتاحة المعلومات المتعلقة بإدارة المال العام وفي اعداد وتنفيذ الموازنات العامة لدولة فلسطين من قبل وزارة المالية يساهم بشكل كبير في اضعاف منظومة المساءلة، وفي إمكانية حدوث اهدار المال العام، حيث تغيب المساءلة والمراجعة والتدقيق لها ولمؤسسات الدولة لتعطل ومن ثم حل المجلس التشريعي.

8. ضعف منظومة الشفافية والوصول إلى المعلومات

إن ضعف تبني الحكومة لسياسة الانفتاح على الجمهور ساهم في ضعف منظومة الشفافية والوصول للمعلومات، وخصوصا في ظل اعاقا اصدار قانون الحق في الحصول على المعلومات، حيث يؤدي غياب الشفافية، وضعف حق المواطن في الحصول على المعلومات العامة وتبني الحكومة لسياسة الاستفراد في العمل العام وعدم الايمان بمفهوم الشراكة المجتمعية، إلى إضعاف المساءلة واطمئنان الفاسدين من أن أفعالهم ستبقى في الخفاء ولن يعلم بها أحد.

9. وجود ثقافة متساهلة مجتمعيًا مع الفساد

تسهم العوامل والعلاقات الاجتماعية في فلسطين وضعف الوعي بأهمية المحافظة على المال العام، ونبذ الوساطة والمحسوبية، وعدم الوعي بأهمية الإبلاغ عن الفاسدين في نقشي الفساد. كما أن قلة الوعي بطبيعة الفساد وأشكاله ومخاطره، وضعف الوعي الديمقراطي والوعي بحقوق المواطن، وعدم المعرفة بالآليات والنظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة، أدى إلى عدم القدرة على الاعتراض على أعمال الحكومة عبر استخدام نظام للشكاوى فعال.

10 استمرار ضعف نزاهة الحكم وضعف سيادة القانون

شهد عام 2020 عدداً من التحديات المرتبطة بتنامي مظاهر الفساد السياسي او عدم نزاهة الحكم ، منها: تأجيل اجراء الانتخابات العامة التي كان مزعم عقدها في ايار 2021 والتي كانت فرصة لإعادة التوازن بين سلطات النظام والحكم الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية) وتعزيز احترام مبدأ فصل السلطات في ممارسة الحكم للنظام السياسي في الواقع الفلسطيني، الذي تآكل في العقد الأخير بفعل الانقسام الداخلي منذ عام 2007، ما أضعف مبدأ الرقابة المتبادلة بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية

والقضائية، حيث تعززت هيمنة السلطة التنفيذية على أعمال السلطين التشريعية والقضائية في الضفة والقطاع، الأمر الذي أثر سلباً على نزاهة الحكم وأضعف من ثقة المواطنين في السلطة في الضفة الغربية و قطاع غزة من جهة، وأعاق جهود مكافحة الفساد وأبقى السلطة التنفيذية دون رقابة ومساءلة حقيقية في مجالات الإدارة العامة وإدارة المال العام من جهة ثانية. كما استمرت التعيينات في الوظائف العليا والخاصة دون احترام مبدأ تكافؤ الفرص، ودون نشر إعلانات التوظيف وإجراء المسابقات، ودون رقابة من جهة رسمية لضمان نزاهة وشفافية إجراءات التوظيف في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

يستند واقع الحكم النزيه إلى إعمال الفصل المتوازن بين سلطات النظام السياسي الثلاثة (التنفيذية والتشريعية والقضائية) الذي يحقق مبدأ الرقابة المتبادلة بينها، بحيث تتمتع كل منها باستقلال نسبي عن الأخريات، ووجود إجراءات واضحة للتعاون والتكامل في إدارة العمل العام، تحول دون استئثار أية سلطة من السلطات الثلاثة بمهام وصلاحيات مطلقة في النظام السياسي أي الحيلولة دون احتكار السلطة. إن وضوح القواعد الدستورية والقانونية المعتمدة، لدور كل من السلطات الثلاثة يشكل عنصراً أساسياً لتوفير الشفافية ويحدد مجال المساءلة لكل منها في النظام السياسي، ويعزز التزام المسؤولين عنها والعاملين فيها بقيم السلوك؛ لتحسين نظام الحكم من الفساد، وإلزام المسؤولين باتخاذ قرارات وأعمال في إدارة الشأن العام والمال العام لغايات الصالح العام، وخضوع أي مسؤول للمساءلة عن السلطة الممنوحة له بموجب القانون وبموجب حق مؤسسات المجتمع المدني والإعلام الحر بالمساءلة المجتمعية. إن هذه المبادئ الأساسية تمنع ممارسة أي مسؤول للسلطة الممنوحة له لغير المصلحة العامة عند إقرار التشريعات أو تبني السياسات أو اتخاذ القرارات أو الإجراءات لمصالح خاصة، وكذلك لا تتيح لأحد استخدام السلطة الممنوحة لتعيين موالين (أهل الثقة) في المواقع العامة في الدولة.

11. استمرار حالة الطوارئ عززت تمركز السلطة على حساب الحقوق والحريات العامة للمواطنين واطعت استقلالية

مؤسسات الرقابة:

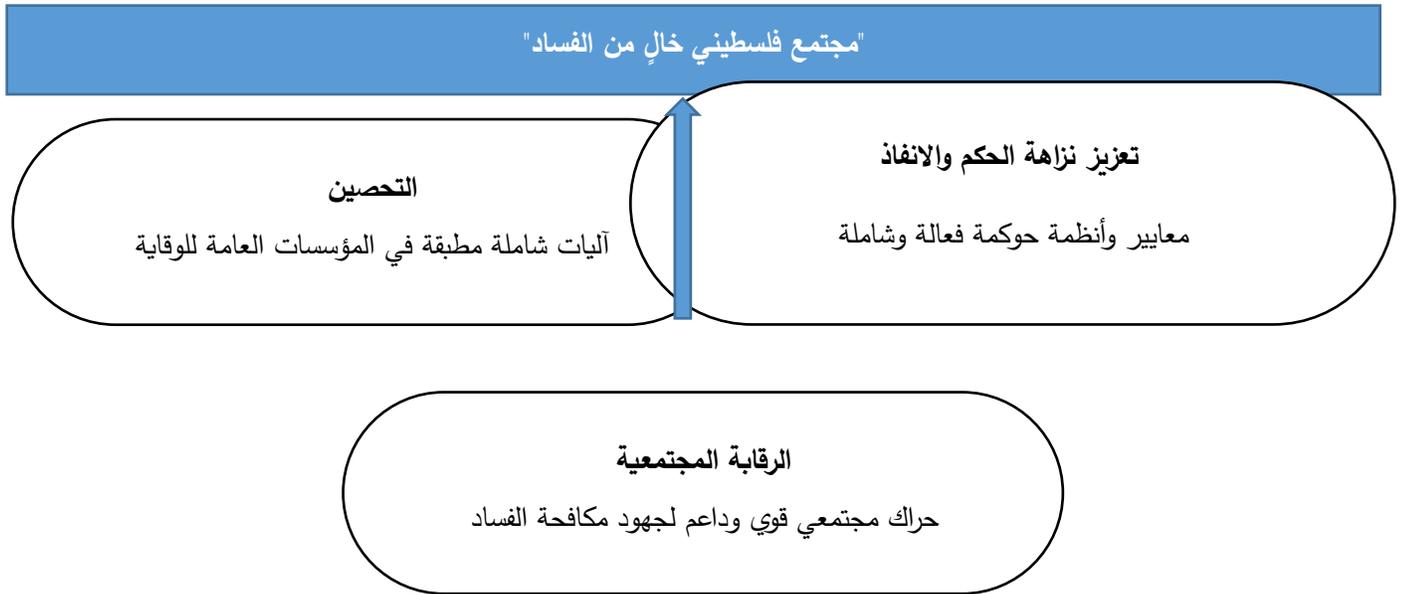
حيث تم خلال العام 2020 والنصف من 2021 اتخاذ قرارات تصب في مصلحة افراد متنفذين في السلطة التنفيذية بما فيها المؤسسات الرقابية الرسمية على حساب الجدارة والكفاءة، الأمر الذي أضعف من ثقة المواطنين في الضفة الغربية و قطاع غزة في مسؤولي المؤسسات العامة الرئيسية، وأعاق جهود مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين وأبقى السلطة التنفيذية دون رقابة ومساءلة حقيقية في مجالات الإدارة العامة وإدارة المال العام. كما أسهمت جائحة كورونا وما رافقها من اعلان حالة طوارئ خلال العام 2020 في تعزيز البيئة التي تسمح بتركيز اكبر للسلطة بأيدي السلطة التنفيذية، واستمرار التراجع في شفافية ادارة المال العام والانفتاح على المجتمع المدني والتعدي على استقلالية ودور اجهزة الرقابة الرسمية من خلال تعيين الموالين او المقربين في قيادتها خلافا لمبادئ الحكم الرشيد. ما يستدعي بذل مزيد من الجهود لايجاد حلول سريعة ومعايير وضوابط جديدة لتعزيز نزاهة الحكم . لذا سيركز ائتلاف امان جهوده من خلال هذه الاستراتيجية على تعزيز نزاهة الحكم كاحد الاولويات لتقليل فرص الفساد السياسي.

- 1- ضعف النزاهة في الحكم (الفساد السياسي): حيث يمثل خرق مبدأ سيادة القانون واستغلال الصلاحيات الممنوحة بالقانون، بل واستغلال القانون نفسه في حماية وتعزيز أعمال الفساد بدل مواجهتها من خلال استغلال الصلاحيات الاستثنائية التي منحها القانون الاساسي في بعض احكامه مدخلا واسعا لاستخدام القانون في تعزيز المصالح والمكاسب الخاصة ومخالفة مبدأ النزاهة في الحكم.
- 2- الوسطة والمحسوبية والمحاباة: لا تزال من أكثر مظاهر الفساد انتشارا في ظل ضعف وعي بعض فئات المجتمع التي تعتبر الوسطة والمحسوبية من القيم الايجابية لتعبير المسؤول عن اصالته وانتائه العائلي والمناطقي والحزبي وليس جريمة فساد يخرق مبدأ المساواة والعدالة.
- 3- عدم الإفصاح عن تضارب المصالح: في ظل التعديلات التي جرت على قانون مكافحة الفساد الفلسطيني في العام 2018 فإن عدم الإفصاح عن تضارب المصالح في الحالات التي يوجب القانون ذلك يعتبر من جرائم الفساد. ومع ذلك وعلى الرغم من اصدار نظام منع تضارب المصالح في العام 2020 فإن مفهوم تضارب المصالح لا يزال من المفاهيم الغامضة التي تحتاج إلى تعليمات محددة وواضحة وخاصة في معظم المؤسسات العامة تبيين ماهي الحالات التي يجب ان تعتبر تضارب مصالح وكيفية الإفصاح عنها وتجنبها في هذه المؤسسة.
- 4- المتاجرة بالنفوذ: تم تجريم هذا الفعل في فلسطين مؤخرا بموجب تعديلات قانون مكافحة الفساد ولتحقيق الانسجام مع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، والذي يقصد منه قيام الموظف العمومي ومن في حكمه باستخدام منصبه ونفوذه للحصول على امتيازات غير مستحقة له، والمتاجرة بالنفوذ من الحالات الراجحة في فلسطين كاستغلال مسؤول لعلاقاته ونفوذه الوظيفي للحصول على إعفاءات جمركية لا يستحقها قانوناً.

الجزء السادس، برنامج العمل الأساسي، أولويات عمل أمان والشركاء

6.1 نظرية التغيير إطار عام للتغيير متوسط وطويل المدى

نفترض نحن والشركاء، بان التخلص من جميع أشكال الفساد الصغير والكبير يتطلب أولاً بان نعمل جميعاً للتأثير على متخذي القرار من أجل بناء نظام وطني للنزاهة يسهم فيه جميع الناشطين الاجتماعيين ومجموعات المصالح ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنقابات والباحثين وصناع الرأي العام في إطار برنامج وطني لاستنهاض وحشد الجهود لتعزيز المساءلة ونزاهة الحكم. تركز فرضية التغيير لاستراتيجية أمان 2023-2025 على ان الوصول إلى مجتمع فلسطيني خالي من الفساد يتطلب تحقيق ثلاثة شروط مسبقة تتقاطع معاً ولا يمكن العمل عليها بشكل منفصل، وهي نزاهة الحكم والانفاذ، التحصين والرقابة المجتمعية. أنظر النموذج أدناه:



نفترض نحن والشركاء، بان الوصول إلى نزاهة حكم وانفاذ التشريعات المتعلقة في مكافحة الفساد وتحصين المؤسسات العامة وفاعلية الرقابة المجتمعية يتطلب الوصول إلى الوعي المجتمعي العام حول الفساد وأسبابه وسبل مكافحته، وحماية الحريات، وبناء دولة المؤسسات القائمة على سيادة القانون، وإصلاح المؤسسات العامة، وحوكمة مؤسسات القطاع الخاص، وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني.

نفترض نحن والشركاء، بان الرقابة المجتمعية تستند بالأساس على تفعيل مشاركة المجتمع المدني والاعلام الفلسطيني في مساءلة المؤسسات الرسمية ورفع وعي المواطنين بما يسهم في تعزيز مشاركتهم في جهود مكافحة الفساد، وان هذا كله يتطلب بتمتع جميع المعنيين في حق الوصول واستخدام المعلومات والإرادة السياسية المتمثلة في تبني السير نحو تعزيز نزاهة الحكم وتحصين المؤسسات العامة وفق الرؤية الوطنية لمكافحة الفساد والرؤية الوطنية للسياسات العامة لخطة التنمية الوطنية.

نفترض أيضاً، نحن والشركاء، بان الوصول إلى تحصين المؤسسات التي تدير الشأن العام يتطلب بالإضافة إلى الرقابة المجتمعية الفاعلة ومساندة الأحزاب السياسية والاطر الجماهيرية، مجموعة من التغييرات في بيئة عمل المؤسسات التي تضمن شفافية الموازنة وإدارة المال العام، وتوفر واناذ رزمة من التشريعات والتدابير ذات العلاقة في تعزيز منظومة النزاهة والمساءلة في المؤسسات وخاص التي تقدم خدمات وأيضاً تبني المؤسسات مجموعة من الإجراءات والأدوات والقرارات التي تحصين الموظفين من ارتكاب جرائم وتفعيل المؤسسات الرقابة الرسمية وضمان استقلاليته وتوفر المصادر البشرية والمالية اللازمة للقيام بمهامها.

نفترض أيضاً، نحن والشركاء، بان الوصول إلى نزاهة الحكم واناذ السياسات العليا، يتطلب الرقابة المجتمعية ومساندة الأحزاب السياسية والاطر الجماهيرية للوصول والعمل مع صناع القرار للوصول إلى منظومة متكاملة لشفافية ونزاهة التعيينات في الفئات العليا في المؤسسات العامة، وضمان حق الوصول للسلطة من خلال الانتخابات النزيهه والدورية وتعزيز أدوات المشاركة الحقيقية في تحديد الأولويات وصنع القرار.

نفترض بان برنامج التنظيم الحالي لائتلاف أمان وخاصة برنامج العمل والهيكلي التنظيمي وسياسات العمل وإدارة المصادر البشرية والمالية كفيلة بتحقيق نتائج ملموسة خلال السنوات الثلاثة القادمة مدعومة برزمة من الشركات الوطنية والدولية والدروس المستفادة. سيعمل ائتلاف أمان وفق نهجه ورسالته على توفير دراسات وتقارير موضوعية مدعومة بالادلة والبيانات لتكون أساس لحملات المناصرة والمساءلة، وعلى تعزيز التوعية والمساءلة المجتمعية والشركات مع مؤسسات المجتمع المدني من خلال تحالفات وائتلافات واسعة، وعلى تعزيز المعارف والخبرات وتطوير الأدوات في إطار برنامج متكامل لبناء القدرات



6.2 مسار التغيير الأول، الحشد ضد الفساد، تعزيز الحراك المجتمعي الداعم لجهود مكافحة الفساد وإخضاع السلطة للمساءلة

يتطلب التغيير الذي يريد ان يحققه ائتلاف أمان "مجتمع فلسطيني خال من الفساد" دورا نشطا للمجتمع المدني بكافة مكوناته (مواطنون، اعلام، مؤسسات اهلية، نقابات واتحادات واحزاب سياسية) في الرقابة والمساءلة عن الاداء العام كجزء من الدعم المدني والمشاركة المدنية في الحكم وفي صنع السياسات والتأثير في القرارات العامة. وحتى يتمكن المجتمع المدني من القيام بدوره في المساءلة يجب ان تتوفر له المعرفة والادوات والبيئة المواتية لكشف الفساد والرقابة والمساءلة على الشأن العام.

سيعمل ائتلاف أمان كبيت خبرة متخصص في مكافحة الفساد على خلق وقيادة حراك اجتماعي جماهيري لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والرقابة على الأداء العام، وذلك من خلال رفع الوعي بأشكال الفساد بما يشمل الفساد القائم على النوع الاجتماعي وطرائق معالجته، وتمكين المجتمع المدني بكافة مكوناته للانخراط في جهود مكافحة الفساد والمساءلة المجتمعية من خلال رفده بالمعارف والادوات اللازمة، والضغط لتعزيز الاطر القانونية التي تكفل المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني في الرقابة والمساءلة من قوانين الحماية والوصول إلى المعلومات وغيرها. سيكون هناك تركيز أكبر على شريحة الشباب واخرطهم بقوة بالمطالبات المجتمعية للإصلاح وفي المساءلة.

يندرج تحت هذا الهدف عدة تدخلات تهدف إلى المساهمة في تعزيز ثقافة الإبلاغ عن الفساد لدى المواطنين بالتركيز على الشباب والنساء والفئات المهمشة الذين يفتقرون إلى القوة بسبب نوعهم الاجتماعي لا يصل صوتهم، تعزيز دور الاعلام والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات والاحزاب السياسية والاطر التمثيلية المختلفة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال ادماج ادوات النزاهة ومكافحة الفساد في عملها وتنسيق جهود الفئات المجتمعية المختلفة وتمكينها للانخراط في مكافحة الفساد وفي الحملات الوطنية والمحلية والمبادرات القطاعية، وتعزيز فاعلية الشركاء في المشاركة والمساءلة المجتمعية وفي الرقابة على إدارة الشأن والمال العام والرقابة على نزاهة الحكم.

نهجنا في الحشد ضد الفساد

1. رفع وعي المواطنين وإثارة اهتمامهم حول أشكال الفساد وأسبابه وتأثيراته على مختلف جوانب حياتهم ومستقبل ابناءهم وذلك من خلال حملات متنوعة ينظمها ائتلاف أمان والشركاء من مؤسسات المجتمع المدني او وبالتعاون مع وسائل الاعلام المختلفة إضافة إلى المؤسسات التعليمية.

2. التنسيق مع، والدعم لمؤسسات ومجموعات شبابية وإعلامية وطلابية ومنظمات اهلية ذات علاقة في نشر الوعي المجتمعي والمساءلة المجتمعية والعمل على قيادة ائتلافات ذات علاقة بنزاهة الحكم (كفريق شفافية الموازنة وائتلاف اصلاح القضاء ومنتدى تعزيز الحكم الصالح في الامن)
3. استضافة أو المشاركة بقوة أكبر في ائتلافات مجتمعية للتأثير على صناع القرار لتبني التوصيات ذات العلاقة بمجالات حقوق الانسان والحقوق والحريات العامة والعدالة والانصاف وسيادة القانون ومكافحة الفقر والبطالة ومكافحة التمييز بأشكاله المختلفة،...الخ.
4. تضمين العمل في منظومة مكافحة الفساد في عمل المؤسسات الاهلية التي تعمل في مجالات وقطاعات تنموية مختلفة وذلك من خلال ضخ المزيد من الجهد في رفع وعي هذه المؤسسات بتقاطع العلاقة بين الفساد وحقوق الانسان وأهداف التنمية المستدامة لتحقيق مردودا اعلى على صعيد جهود مكافحة الفساد وحقوق الانسان والتنمية المستدامة.
5. دراسات واستقصاءات دورية لتطوير المعرفة وتوطين الخبرات والتجارب الفضلى الدولية والمساهمة الاقليمية والعالمية، إضافة إلى تعزيز وعي المواطن الفلسطيني بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، إضافة إلى المشاركة مع الاطراف المجتمعية التي تعمل لتحديد الأولويات والسياسات في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وفي أسباب الفساد وتأثيراته ودافعية المواطن للتبليغ عنه.

تدخلاتنا وبرامجنا للحشد ضد الفساد

1. تقديم الإرشاد القانوني للضحايا والمبلغين عن الفساد.
2. تنظيم حملات توعية بأشكال الفساد (بما يشمل الفساد المبني على النوع) الاجتماعي وطرق مكافحته
3. تطوير أدوات واليات لتعزيز انخراط المواطنين في المساءلة المجتمعية
4. تضمين منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في عمل المؤسسات الاهلية على المستوى المؤسسي والبرامجي
5. تقديم المساندة لمبادرات المساءلة المجتمعية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني منفذة
6. تدعيم والمساعدة تأسيس ائتلافات وطنية للمساءلة عن الاداء والمال العام وإقرار حق الحصول على المعلومات
7. تعزيز برنامج بناء قدرات للإعلام في مجال اعداد تحقيقات استقصائية وبرامج مساءلة ذات علاقة بمكافحة الفساد والرقابة على الأداء والمال العام
8. تفعيل العلاقة مع الأحزاب السياسية والنقابات والاطر الجماهيرية ورفدها بالمعارف والأوراق السياسية ذات العلاقة في إدارة الشأن العام والمال العام

المسار الثاني، تحصين المؤسسات العامة: تعزيز منظومة قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة ومكافحة الفساد في ادارة المال والشأن العام وتقديم الخدمات العامة للجمهور الفلسطيني

يساهم هذا الهدف في تعزيز عمل المؤسسات العامة (بما يشمل المؤسسات الوزارية وغير الوزارية، والشركات المساهمة العامة التي تقدم خدمة عامة والأجسام التمثيلية لها، الهيئات المحلية والأجسام التمثيلية لها... الخ) من خلال تشخيص واقع النزاهة ومكافحة الفساد في عملها وتقديم الاسناد الفني لهذه المؤسسات لتمتلك الخبرة والأدوات لتعزيز نظام النزاهة وادماج مكافحة الفساد في عملها.

ويندرج تحت هذا الهدف أيضاً عدة تدخلات تهدف إلى رصد منظومة النزاهة ومكافحة الفساد على مستوى قطاعات محددة بشكل دوري وبلورة الحلول المقترحة وتقديم نصائح سياسية في ادارة القطاعات الحيوية المختلفة بما يشمل ادارة الموازنة العامة وقطاع الامن والعدالة... الخ.

نهجنا لتحسين المؤسسات العامة

1. توفير الدعم والمساندة التقنية لتشخيص بيئة عمل المؤسسات العامة والهيئات المحلية والقطاع التجاري بما في ذلك واقع منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في اعمالها.
2. توفير الدعم والمساندة للمبادرات المحلية والوطنية والائتلافات الهادفة لمساءلة المؤسسات المركزية الرسمية والمحلية والاهلية فيما يخص تقديم الخدمات واعمال التنظيم وتحقيق الاستراتيجيات وشفافية الموازنات والمشتريات.
3. رصد شفافية الموازنة العامة ومنع اهداره او الاعتداء عليه.
4. رصد منظومة النزاهة ومكافحة الفساد على المستوى الوطني وعلى مستوى قطاعات محددة بشكل دوري وبلورة الحلول المقترحة وتقديم نصائح سياسية.

تدخلاتنا وبرامجنا لتحسين المؤسسات العامة

1. اعداد تقارير تشخيصية وتحقيقات استقصائية حول منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في تقديم الخدمات من قبل المؤسسات العامة والهيئات المحلية والقطاع الخاص.
2. تفعيل الشراكات والعلاقات مع مؤسسات المجتمع المدني والمبادرات المحلية تجاه مساءلة المؤسسات العامة وتبني التوصيات
3. توفير الدعم التقني للعاملين في المؤسسات العامة والهيئات المحلية لتعزيز الإجراءات والتدابير المتعلقة بمكافحة الفساد
4. الدعم التقني للجهات التمثيلية للهيئات المحلية وللقطاع الخاص مقدم لادماج مؤشرات النزاهة ومكافحة الفساد في الرقابة على الهيئات المحلية ومؤسسات القطاع العام التي تقدم خدمات عامة
5. برنامج وطني تقوده أمان مع الشركاء لتبني واناذ سياسات متعلقة في إدارة الموازنة العامة وموارد الدولة واناذ الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية في إطار خطة التنمية الوطنية 2021-2023

المسار الثالث، نزاهة الحكم والانفاذ: تعزيز نزاهة نظام الحكم وإخضاع قرارات الطبقة السياسية للمساءلة وفقاً للمصلحة العامة

سيهيم ائتلاف أمان من خلال هذا الهدف في تعزيز نزاهة الحكم في فلسطين، حيث أشارت الدراسات والتقارير الدولية الصادرة عن الامم المتحدة ومنظمة الشفافية الدولية وتقارير ائتلاف أمان بأن التحدي الأكبر الذي ما زال يعيق جهود مكافحة الفساد في العالم العربي ككل وفلسطين بشكل خاص هو ضعف نزاهة الحكم والذي أبرز مظاهره السيطرة على مراكز اتخاذ القرار في مؤسسات الحكم (التشريعية والقضائية والتنفيذية) من قبل الاطراف التنفيذية او النخب الحاكمة واساءة استخدام السلطة لتحقيق مصالح خاصة، سياسية أو حزبية، وليس للمصالح العام.

لذا سيسعى ائتلاف أمان من خلال هذا الهدف إلى بلورة المفاهيم والمعرفة المرتبطة بنزاهة الحكم من خلال تنسيق جهود مؤسسات المجتمع المدني خاصة تلك العاملة في مجال الحكم والديمقراطية وحقوق الانسان، وفحص التحديات والفجوات السياسية والمؤسسية القانونية التي تضعف نزاهة الحكم، والتي تتيح للسلطة الحاكمة احتكار القرارات العامة لتعزيز سيطرتها، ولا تتيح المجال لجميع الاطراف المجتمعية للمشاركة في صناعة القرارات السياسية، ومراجعة القوانين التي تنظم العلاقة بين المواطن والدولة. كما سيعمل أمان على تقديم مقترحات تسهم في تطوير البيئة التشريعية والمؤسسية للمؤسسات الرقابية الرسمية لتعزيز دورها في المساءلة عن ادارة الحكم، بالإضافة إلى تعزيز التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد والرقابة على انفاذها لضمان محاسبة الفاسدين ومنعهم من الافلات من العقاب.

وسيتم تعزيز وتمكين عملية الرصد اليومي من قبل مرصد الفساد في ائتلاف أمان على كل قضية أو إجراء يتناقض ونزاهة الحكم واثارة هذه القضايا وحشد الأطراف المجتمعية المتنوعة على مستوى وطني للرقابة والمساءلة عليها من أجل التغيير والمحاسبة.

نهجنا لتعزيز نزاهة الحكم والانفاذ

1. التوسع بالعمل المشترك من خلال التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني خاصة تلك العاملة في مجال الديمقراطية، حقوق الانسان، سيادة القانون والحكم الصالح، لتعزيز الشراكة والحوار وتوسيع نطاق مؤسسات العمل الاهلي المشاركة في بلورة مفاهيم ومؤشرات ومعايير نزاهة الحكم والتاثير في نظام الحكم، وذلك للعلاقة الوثيقة بين نزاهة الحكم واعمال الديمقراطية وحقوق الانسان وسيادة القانون، وكون عدم نزاهة الحكم يعيق جهود هذه المؤسسات وتحقيق أهدافها.
2. تطوير دراسات وتقارير الائتلاف ومنهجياتها لتشمل تحليل واقع ومؤشرات نزاهة الحكم "نزاهة الوصول إلى مراكز الحكم والمناصب العليا في الدولة، وشفافية اتخاذ القرارات، والمساءلة الرسمية" وعدم الإفلات من العقاب.
3. الترويج بقوة لتعزيز مجالات المشاركة المجتمعية والشفافية وتدابير منع تضارب المصالح في اتخاذ القرارات العامة.
4. دعم واستضافة تدخلات ائتلافات وطنية فاعلة في الرقابة على فاعلية واستقلالية قطاع العدالة والمؤسسات الرقابية ومؤسسات انفاذ القانون ودعم الجهود الوطنية لتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة 2030.
5. تبني تدابير داعمة لجهود كشف الفساد ومنع الإفلات من العقاب من قبل المؤسسات الرقابية ومؤسسات انفاذ القانون.

تدخلاتنا وبرامجنا لتعزيز نزاهة الحكم والانفاذ

1. الانتاج المعرفي بواقع ومؤشرات نزاهة الحكم، بما يشمل نزاهة الوصول إلى مراكز الحكم والمناصب العليا في الدولة وشفافية ممارسة السلطة وتجنب تضارب المصالح عند اتخاذ القرارات والمساءلة الرسمية للسلطة السياسية والرقابة الاقضية بما فيها المجتمعية من قبل المؤسسات الاهلية والاعلام، وعدم الإفلات من العقاب.

2. تقديم مقترحات لمعالجة القصور في التشريعات الفلسطينية التي تعيق نزاهة الحكم للاطراف ذات العلاقة

3. دعم فني وتنظيمي للائتلافات الوطنية القائمة والمبادرة لتأسيس ائتلافات وطنية من المجتمع المدني لتعزيز نزاهة الحكم بمكوناته الثلاث في مجال ممارسة حق الوصول للسلطة للمجتمع من خلال دورية الانتخابات التشريعية والرئاسية وضمان تكافؤ الفرص والمساواة في شغل الوظائف العامة واعتماد مبدأ الشفافية والجدارة لتحقيق ذلك.

4. اعداد تقارير رقابية عن اداء وممارسة السلطة بأذرعها المختلفة للتأكد من العمل بشفافية وتجنب تضارب المصالح وإدارة موارد الدولة العامة للمصالح العام.

4. برامج تمكين منفذة وآليات وادوات مطورة تساهم في تعزيز دور المؤسسات الرقابية في الرقابة عن الاداء العام.

المسار الرابع، التطوير وبناء القدرات التنظيمية لائتلاف أمان:

تطوير الأداء المؤسسي والتنظيمي لائتلاف أمان للإيفاء برسالتها ورؤيتها وشراكاتها الوطنية والدولية والعربية.

يشمل هذا الهدف تمكين ائتلاف أمان من القيام بدوره كبيت خبرة فلسطيني متخصص في مكافحة الفساد ومعتمد من منظمة الشفافية الدولية وتعزيز حضوره المحلي والإقليمي والدولي في نشاطات وفعاليات مكافحة الفساد وبشكل خاص المساهمة في تنفيذ عملية التحول الاستراتيجي الحالية والمساهمة في التدخلات الإقليمية والدولية بحكم موقعه وحضوره المميز على المستوى الإقليمي وبسبب ارتباطه بالاستراتيجية الدولية لمكافحة الفساد الصادرة عن الشفافية الدولية (2021-2030). هذا بالإضافة الى تعزيز دور امان ومشروعية قبوله ك رأس حربة وقائد لقاطرات المؤسسات المجتمعية لتعزيز نزاهة الحكم والحد من مظاهر الفساد بشكل عام والفساد السياسي بشكل خاص. وتنفيذ مبادرات تتعلق بالمنطقة العربية وتطوير الأدبيات من أدلة ودراسات وتقارير ومنهجيات عمل.

ستستمر جهود ائتلاف أمان في تعزيز قدرته التنظيمية للتوافق مع أفضل معايير الحوكمة والادارة الفعالة والناجعة للوصول إلى النتائج والأهداف المرجوة، وذلك انسجاماً مع موقع الائتلاف؛ كبيت خبرة على المستوى الوطني والعربي، الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية، وأحد الشركاء الاساسيين في اعداد وتنفيذ الاستراتيجية الدولية لمكافحة الفساد الصادرة عن الشفافية الدولية (2021-2030)، والاستراتيجية عبر القطاعية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

سيعمل مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في إطار هذه الاستراتيجية على تعزيز الموارد البشرية والمالية من خلال تعزيز الشراكات الاستراتيجية على المستوى الوطني والدولي، وتعزيز السياسات الإدارية والمالية وسياسات العمليات المختلفة والعمل على تعزيز أدوات المعارف ذات العلاقة في مكافحة الفساد وتعزيز منظومة النزاهة وتوثيق الدروس المستفادة من مجمل عمل أمان وفق أسس مهنية وموضوعية.

سيستمر ائتلاف أمان أيضاً في جهودة للوصول إلى بيئة عمل قادرة على الاستجابة للولويات المستجدة وحالات الطوارئ، ووضع الآليات الكفيلة بادماج النوع الاجتماعي في مجمل وظائف وتدخلات الائتلاف، وان تراعي بيئة العمل الأشخاص ذوي الإعاقة، وان تكفل لهم المنافسة العادلة في الوظائف وفي الوصول إلى مقرري عمل ائتلاف أمان، وتعزيز نهج إدارة المخاطر في عملنا.

نهجنا لتطوير وبناء القدرات التنظيمية لأمان

- مراجعة وتطوير الهيكل والسياسات التنظيمية والإدارية والمالية للتوافق مع تعزيز قدرة الائتلاف على التكيف والاستجابة بكفاءة وفاعلية للأولويات المستجدة والاستحقاق الوطني والإقليمي والدولي.
- تنظيم وإدارة منصات حوار وتبادل الأفكار حول المستجدات التي تؤثر بشكل سلبي على منظومة الفساد، وخصوصاً في تلك المجالات التي لم يسبق العمل عليها.
- تعزيز إطار المساءلة والرقابة والتقييم للتدخلات وبرامج أمان بما يضمن إدارة أداء ومساءلة داخلية فاعلة.
- وضع إطار واضح وسريع لاتخاذ القرار بناء على المعلومات والدراسات والمطالبات المقدمة من الشركاء والمعنيين.
- ايجاد الآليات للاستفادة القصوى من وحدة المناصرة والمساءلة المجتمعية ووسائل التواصل الاجتماعي والمشاركة عن بعد e-participation في تحديد مجالات التدخل المستجدة، والشراكات التي يمكن بناؤها على هذا الصعيد.
- مراجعة دورية لاستراتيجية تجنيد المصادر المالية في أمان بما يحقق الاستمرارية المالية وتعزيز الشراكات.
- تفعيل برنامج بناء القدرات لموظفي الائتلاف كونه بيت للخبرة الوطنية والعربية.

الجزء السابع، الإطار الاستراتيجي للنتائج 2023-2025

نتائج مسار التغيير الأول، الحشد ضد الفساد

الهدف الاستراتيجي الأول، تعزيز الحراك المجتمعي الداعم لجهود مكافحة الفساد وإخضاع السلطة للمساءلة

النتيجة	مؤشرات قياس النتائج	المخرجات
النتيجة 1.1: المواطنون أكثر وعياً وانخراطاً في المساءلة على الأداء والمال العام	1. نسبة الزيادة في الأفراد من جميع الفئات الذين لديهم استعداد للتبليغ	1.1.1 الإرشاد القانوني مقدم للضحايا والمبلغين عن الفساد.
	2. عن شبهات الفساد دون خوف ونسبة زيادة تقّتهم في الجهود الرامية لمكافحة الفساد من جميع المعنيين عدد المشاركين في تنفيذ مبادرات مساءلة مجتمعية على	1.1.2 حملات توعية بأشكال الفساد (بما يشمل الفساد المبني على النوع) الاجتماعي وطرق مكافحته
		1.1.3 حملات ضغط لتعزيز حماية المبلغين عن الفساد

النتيجة	مؤشرات قياس النتائج	المخرجات
	المستوى المحلي وعدد القطاعات والمحاور التي تم تغطيتها.	1.1.3 أدوات واليات تم تطويرها، لتعزيز انخراط المواطنين في المساءلة المجتمعية
		1.1.4 برامج تعليمية متخصصة لاعداد خبراء متخصصين في مجال مكافحة الفساد
		1.1.5 طلبة المدارس والجامعات والمجموعات الشبابية والنسوية ممكنين من مفاهيم وادوات مكافحة الفساد ومن تنفيذ مبادرات مساءلة مجتمعية.
النتيجة 1.2 مؤسسات مجتمع مدني مؤهلة ومشاركة في المساءلة على الأداء والمال العام	2. نسبة الزيادة في منظمات المجتمع المدني التي تعتمد في سياساتها وانشطتها تدخلات لها علاقة في بناء منظومة النزاهة ومحاربة الفساد وتساهم في تنفيذ الأنشطة بشكل مباشر او من خلال تحالفات مقسمة حسب المناطق والقطاعات. 3. عدد مؤسسات مجتمع المدني التي تساهم في تخصيص أنشطة لدعم الحملات الوطنية التي لها في المساءلة والمناصرة. 4. نسبة الزيادة في عدد مؤسسات المجتمع المدني الشريكة في جهود مكافحة الفساد.	1.2.1 تيسير تضمين منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في عمل المؤسسات الاهلية على المستوى المؤسسي والبرامجي
		1.2.2 مبادرات مساءلة مجتمعية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني منفذة
		1.2.3 تيسير ومساندة تنظيم حملات لائتلافا ومؤسسات وطنية للمساءلة عن الاداء والمال العام وعن تحقيق الأهداف التنموية بشكل عام والهدف 16 بشكل خاص
		1.2.3 حملات ضغط وطنية للمطالبة باقرار حق الحصول على المعلومات
		1.2.3 حملات ضغط وطنية للمطالبة باقرار حق الحصول على المعلومات
		1.2.3 حملات ضغط وطنية للمطالبة باقرار حق الحصول على المعلومات
النتيجة 1.3: الإعلام الفلسطيني متمكن من الرقابة على الأداء العام ومشارك في جهود مكافحة الفساد	5. نسبة الزيادة في تقارير الصحافة المسموعة والمرئية والمقروءة التي تتناول قضايا الفساد مقسمة حسب نوع التقرير وموضوع التقرير.	1.3.1 دعم فني مقدم لبناء قدرات لمؤسسات اعلامية لتطوير استراتيجياتها لتتضمن العمل على تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد منفذ.
		1.3.2 دعم فني ومالي لمؤسسات إعلامية واعلاميين لإعداد تحقيقات استقصائية وبرامج مساءلة ذات علاقة بمكافحة الفساد والرقابة على الأداء والمال العام
		1.3.3 حملات ضغط وطنية لاقرار حق الحصول على المعلومات وتنفيذ مبدأ حرية الرأي والتعبير منفذة
1.4 السياسية والاتحادات	6. عدد الأحزاب السياسية والنقابات والاطر الجماهيرية الفاعلة	1.4.1 دراسات تشخيصية متخصصة حول حوكمة الاتحادات والنقابات

المخرجات	مؤشرات قياس النتائج	النتيجة
1.4.2 تيسير ودعم قنيي لمقدمي للاتحادات والنقابات والاطر الجماهيرية لتضمين أدوات مكافحة الفساد في عملها	والداعمة لجهود مكافحة الفساد والمشاركة في حملات الائتلافات. 7. عدد المسؤولين من المستوي القيادي الأول الذين ادلوا بتصريحات او تبنا أنشطة ومبادرات لتعزيز المساءلة والرقابة على المال والأداء العام.	والنقابات والاطر الجماهيرية فاعلة في مكافحة الفساد
1.4.3 توفير المعلومات ذات العلاقة في المساءلة والرقابة على إدارة الشأن والمال العام للأحزاب السياسية والاطر الجماهيرية		
1.4.4 حملات ضغط لتعزيز شفافية عمل الاتحادات والنقابات وحوكمتها		
1.4.5 حملات رفع وعي في آليات المساءلة الداخلية في النقابات والاتحادات		

نتائج مسار التغيير الثاني، تحسين المؤسسات العامة

الهدف الاستراتيجي الثاني، تعزيز منظومة قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة ومكافحة الفساد في ادارة المال والشأن العام وتقديم الخدمات العامة للجمهور الفلسطيني

النتائج

المخرجات	مؤشرات قياس النتائج	النتائج متوسطة المدى (مجالات التغيير)
<p>2.1.1 تقارير تشخيصية وتحقيقات استقصائية حول منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في تقديم خدمات من قبل المؤسسات العامة معدة.</p> <p>2.1.2 تقارير تشخيصية وتحقيقات استقصائية حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد في الشركات الخاصة (القطاع الخاص) التي تدير مرافق عامة ومواد طبيعية مثل المشتقات النفطية الاسمنت.. الكهرباء والمياه..</p> <p>2.1.3 حملات ضغط ومناصرة لتبني توصيات الدراسات والتقارير التشخيصية منفذة</p> <p>2.1.4 الدعم التقني مقدم للعاملين في المؤسسات العامة لتعزيز الإجراءات والتدابير المتعلقة بمكافحة الفساد</p>	<p>8. نسبة التوصيات التي تبنتها المؤسسات العامة المستهدفة من اجمالي توصيات أمان وشركاءها وذات العلاقة في تحسين المؤسسات العامة.</p>	<p>2.1 تبني تدابير ضامنة لتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في المؤسسات العامة</p>
<p>2.3.1 مؤشرات ودراسات تشخيصية لمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد في عدد من الهيئات المحلية معدة.</p> <p>2.3.2 الدعم التقني مقدم لرفع قدرات العاملين في الهيئات المحلية باليات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد</p> <p>2.3.3 الدعم التقني للجهات التمثيلية للهيئات المحلية مقدم لإدماج مؤشرات النزاهة ومكافحة الفساد في الرقابة على الهيئات المحلية</p>	<p>9. عدد الهيئات المحلية التي تبنت تدابير وانشطة لها علاقة في بناء منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في الهيئة</p> <p>10. نسبة التوصيات التي تبنتها المؤسسات الرقابية على الهيئات المحلية وذات علاقة في تعزيز منظومة النزاهة ومحاربة الفساد في الهيئات المحلية.</p>	<p>2.2 الهيئات المحلية أكثر قدرة على الاستجابة للمساءلة المجتمعية ونزاهة تقديم الخدمات</p>

المخرجات	مؤشرات قياس النتائج	النتائج متوسطة المدى (مجالات التغيير)
2.2.1. مقترحات لتطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الموازنة وموارد الدولة معدة ومقدمة للأطراف ذات العلاقة	11. نسبة التوصيات التي تبنتها الأطراف ذات العلاقة في الموازنة العامة وموارد الدولة من أجل تعزيز منظومة النزاهة ومحاربة الفساد في الموازنة العامة وموارد الدولة من إجمالي التوصيات المقدمة	2.2. الأطراف ذات العلاقة تتبنى إجراءات وإنظمة تطبيقية لتحسين إدارة الموازنة وموارد الدولة.
2.2.2. حملات ضغط وطنية لتحسين إدارة الموازنة العامة والموارد الطبيعية ضمن قضايا متخصصة منفذة		
2.2.3. تقارير رقابية لفحص مدى تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية مع الموازنات المرصودة		

نتائج مسار التغيير الثالث، نزاهة الحكم

الهدف الاستراتيجي الثالث 3. تعزيز نزاهة نظام الحكم وإخضاع قرارات الطبقة السياسية للمساءلة وفقاً للمصلحة العامة

المخرجات	مؤشرات قياس النتائج	النتائج متوسطة المدى (مجالات التغيير)
3.1.1. دراسات تشخيصية متخصصة حول نزاهة الوصول إلى السلطة ومؤشرات فعالة تحكم عملية الوصول إليها .	12. عدد التدابير التي تم اتخاذها من المستوى السياسي الأول، والتي تتعلق في تعزيز نزاهة الوصول إلى السلطة.	3.1. ضمان نزاهة الوصول إلى مراكز الحكم (السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية) والمناصب العليا في الدولة
3.1.2. مقترحات لمعالجة القصور في التشريعات الفلسطينية التي تعيق نزاهة الوصول إلى السلطة معدة ومقدمة للأطراف ذات العلاقة		
3.1.3. آليات وادوات مطورة تساهم في تعزيز نزاهة الانتخابات والتعيينات في المناصب العليا		
3.1.4. برامج توعوية للطبقة السياسية بمفهوم ومؤشرات نزاهة الحكم والوصول إلى السلطة منفذة		
3.1.5. حملات ضغط وطنية لتعزيز نزاهة الوصول إلى السلطة منفذ'		
3.2.1. مجموعات بؤرية لتقديم مقترحات توصيات بشأن القرارات الصادرة عن مراكز الحكم مشكلة	13. عدد التدابير التي تم اتخاذها من الحكومة الفلسطينية لتعزيز المشاركة	3.2. اتخاذ القرارات العامة تخضع للمشاركة والشفافية

المخرجات	مؤشرات قياس النتائج	النتائج متوسطة المدى (مجالات التغيير)
3.2.2 حملات ضغط ومناصرة لتبني قرارات وسياسات لتعزيز المشاركة المجتمعية في عمليات صنع القرار. 3.2.3 حملات ضغط لتبني معايير وإجراءات الإفصاح عن تضارب المصالح وقرارات الذمة المالية للطبقة السياسية	والشفافية في اتخاذ القرارات العامة على المستوى السياسي والقطاعي والمحلي	وتدابير منع تضارب المصالح
3.3.1 دراسات تشخيصية وتقييمية حول فاعلية منظومة المساءلة الرسمية وكشف الفساد ومنع الإفلات من العقاب. 3.3.2 برامج تمكين منفذة وآليات وادوات مطورة تساهم في تعزيز دور المؤسسات الرقابية في الرقابة عن الاداء العام 3.3.3 حملات ضغط لتعزيز المساءلة الرسمية عن ادارة الحكم ومنع الإفلات من العقاب	14. نسبة التوصيات التي تبنتها المؤسسات الرقابية ومؤسسات انفاذ القانون من اجمالي التوصيات المقدمة من أمان وشركاءها..	3.3.3. تبني تدابير داعمة لجهود كشف الفساد ومنع الإفلات من العقاب من قبل المؤسسات الرقابية ومؤسسات انفاذ القانون

نتائج مسار التغيير الرابع، التطوير وبناء القدرات التنظيمية لأمان.

الهدف الاستراتيجي الرابع، تطوير الأداء المؤسسي والتنظيمي لائتلاف أمان للإيفاء برسالتها ورؤيتها وشراكاتها الوطنية والدولية والعربية. النتائج متوسطة المدى (مجالات التغيير)

المخرجات	مؤشرات قياس النتائج	النتائج متوسطة المدى (مجالات التغيير)
4.1.1 شراكات استراتيجية جديدة تساهم في تعزيز الاستدامة المالية وبرنامج أمان الرئيسي	15. حشد 50% من المبالغ المالية اللازمة لتغطية جميع النفقات المطلوبة لتحقيق الخطة الاستراتيجية 2023-2025	4.1 أمان يمتلك الموارد، الهياكل التنظيمية الملائمة والقدرة لتحقيق أهدافه بشكل مستدام
4.1.2 استراتيجية حشد التمويل وخطط تنمية الموارد طويلة الامد محدثة بشكل دوري لتواكب التطور في بيئة العمل	بحلول نهاية الربع الرابع من العام 2021.	
4.1.3 الهيكل التنظيمي لأمان مطور بشكل يدعم استدامة الوظائف الرئيسية (البحث، رفع الوعي، الضغط والمناصرة)	16. عدد المشاريع والمبادرات الجديدة التي تم بنيتها خارج البرنامج الرئيسي وتدعم الإطار الاستراتيجية للنتائج 2023-2025.	

المخرجات	مؤشرات قياس النتائج	النتائج متوسطة المدى (مجالات التغيير)
<p>4.1.4 السياسات الادارية والمالية والتنظيمية محدثة ومتلائمة مع المعايير الدولية.</p> <p>4.1.5 كوادرات أمان مؤهلة ومشارك في الفعاليات الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد</p> <p>4.1.6 ادلة عمل لتعزيز تطبيق نهج الادارة بالنتائج والرقابة والتقييم مطورة ومعتمدة.</p>	<p>17. عدد الوظائف الاساسية في الهيكل التنظيمي التي تم تطويرها واستحداثها</p> <p>18. عدد الأيام التدريبية التي قام بها كادر أمان لمؤسسات على المستوى الوطني او الإقليمي.</p> <p>19. عدد وطبيعة السياسات التنظيمية المطورة والمعتمدة من مجلس ادارة أمان</p>	
<p>4.2.1 الأدوات والمعارف المستحدثة من أمان وشركاءها يتم توثيقها ونشرها باللغة العربية</p> <p>4.2.2 دراسات وندوات اقليمية لتبادل المعارف والتعلم من هذه</p> <p>4.2.3 الدروس المستفادة من تدخلات أمان ونظرية التغيير يتم تعميمها</p>	<p>20. عدد الأدوات والمعارف المبادرات الجديدة التي تبناها كادر أمان في عمله</p> <p>21. عدد المشاركات المشاريع النشطة الضغط الاقليمية والدولية التي شارك فيها ائتلاف أمان</p> <p>22. عدد التقارير والأوراق التي صدرت من أمان وقام بإعدادها كادر أمان.</p>	<p>4.2 أمان بيت للخبرة ومصدر للمعرفة في مجال مكافحة الفساد وبناء منظومة وأنظمة النزاهة على المستوى الوطني والعربي والدولي.</p>
<p>4.3.1 مقرات أمان مجهزة وفق المعايير المعتمدة بما يضمن حق الاشخاص ذوي الاعاقة</p> <p>4.3.2 3.2. سياسات واليات عمل لادماج النوع الاجتماعي في عمل أمان مطورة ومعتمدة.</p> <p>4.3.3 سياسات وخطط وادلة عمل لادارة المخاطر مطورة ومعتمد</p> <p>4.3.4 قدرات الطاقم على ادارة المخاطر معززة.</p> <p>4.3.5 تقارير تقييمية دورية لادارة المخاطر معدة</p>	<p>23. % الموظفين الذين يروا أمان انه مؤسسة شاملة.</p> <p>24. عدد أفراد الطاقم الذين اظهروا تحسن في مهارات ادارة المخاطر. الممولون الشركاء في البرنامج الرئيسي وخارج البرنامج الرئيسي يشيرون إلى كفاءة وفاعلية تنفيذ المشاريع والبرنامج الرئيسي والتكامل فيما بينها وشفافية التقارير والمعلومات</p> <p>25. تقارير التقييمات للبرنامج الرئيس والمشاريع تبرز الدروس المستفادة من</p>	<p>4.3 بيئة عمل أمان أكثر شمولية ومستجيبة للأولويات المستجدة وحالات الطوارئ</p>

المخرجات	مؤشرات قياس النتائج	النتائج متوسطة المدى (مجالات التغيير)
<p>4.3.6 تقييم منتصف ونهاية المدة للمبادرات والمشاريع المنفذة خارج البرنامج الرئيسي يبرز اهم النتائج وعلاقتها باستراتيجية أمان والدروس المستفادة</p> <p>4.3.7 مراجعة استراتيجية دورية لوثيقة أمان الاستراتيجية منفذة.</p>	<p>عمل أمان وخاصة فيما يتعلق بنظرية التغيير.</p>	

الجزء الثامن، إدارة الاستراتيجية، التدابير الإدارية لتنفيذ برنامج أمان الرئيسي.

8.1 التواصل وتجنيد الشركاء

سيعمل كادر أمان على تعزيز الاتصال والتواصل مع جميع الفاعلين الاجتماعيين والشركاء الوطنيين والدوليين من أجل ضمان حشد الجهود وكسب مزيد من الشراكات والتفاهات لتحقيق التغيير المنشود في المسارات الأربعة للاستراتيجية. سيعمل ائتلاف أمان من خلال فريق مختص على تطوير نهج الائتلاف في الوصول إلى جميع الفئات المعنية من خلال ما يلي:

- تطوير خطاب ائتلاف أمان على الصعيد الوطني والدولي بما يتوافق مع شعار الاستراتيجية "شركاء من أجل نزاهة الحكم وتعزيز المساءلة" على المستوى الوطني والعربي والدولي. وان هذا الشعار هو مثابة برنامج عمل جميع الشركاء وهو شرط مسبق لاحداث تغيير يلمسه المواطن في حياته اليومية وهو متطلب أساسي للوصول لتعزيز ثقة المواطن في نظام الحكم والوصول إلى الخدمات وتحقيق الرفاه والعدالة الاجتماعية.
- تطوير نهج وسياسات أمان في العمل مع الشركاء والائتلافات بالتركيز على المجتمع المدني والاعلام والمؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص والأحزاب السياسية والنقابات والحركات الاجتماعية.
- تعزيز دور المعرفة والأبحاث التطبيقية بما يشمل اخراط الجامعات ومراكز البحث في دراسات وابحاث طلبية دراسات عليا وأكاديميين في مواضيع بحثية يبنى عليها سياسات ومقترحات لتعزيز دور جميع الشركاء في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.
- الانخراط وبذل مزيد من أنشطة التواصل مع شبكات وتحالفات قائمة خاصة في القطاعات ذات الأولوية كالصحة والتعليم والخدمات وتمكين المرأة، والتشغيل، وتقديم الدعم الفني اللازم للمؤسسات الفاعلة في هذا المجال لتعزيز دورها وبرامها في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعات ذات الاختصاص.
- توفير فرص للشركاء للمشاركة في أنشطة إعلامية وبرايزهم في مختلف اللقاءات العامة، وتغير فرص لهم للمشاركة في ورش عمل ودورات تدريبية ومؤتمرات وزيارات تبادلية في الخارج.

8.2 إدارة المصادر البشرية

سيستمر ائتلاف أمان بتطوير سياساته الرامية إلى تعزيز خبرات ودافعية ومعرفة الكادر التنفيذي ومجموعة الخبراء الوطنيين (الاستراتيجيين) تجاه تحقيق التغيير المنشود في المسارات الأربعة، وعلى وجه الخصوص سيعمل أمان على ما يلي:

- الاستمرار في اشراك كادر أمان وخبراء أمان الاستراتيجيين في دورات تدريبية ومؤتمرات وورش عمل ذات علاقة في أولويات عمل أمان في الداخل والخارج وخاصة في مجالات بناء الائتلافات، وتنظيم حملات المناصرة، والتقارير الاستقصائية، إدارة حملات التوعية، بالإضافة إلى المجالات التي تتعلق في تنظيم وإدارة المؤسسات الرقابية وهيئات مكافحة الفساد وتحسين المؤسسات العامة والقطاع التجاري وهيئات الحكم المحلي من الفساد وأيضاً في اطار تعزيز المفاهيم والأدوات التي تتعلق في نزاهة الحكم والمساءلة الرسمية والاجتماعية.

- اشراك كادر أمان والخبراء الاستراتيجيين الوطنيين في مهمات عمل بحثية او تدريبية خارج الوطن وخاصة للدول العربية التي تسعى للاستفادة من تجربة أمان.

8.3. سياسات وتدبير عامة لوظيفة الرقابة والتقييم في أمان

تقوم وظيفية الرقابة والتقييم والتعلم والمساءلة في ائتلاف أمان على فرضية ان تضمين وظيفة الرقابة والتقييم والتعلم في ادارة البرامج والمشاريع أمر أساسي لتحقيق أهداف نظام الرقابة والتقييم. ويعني التضمين ان تعتبر الادارة والعاملين في البرامج والمشاريع بان جميع أنشطة الرقابة والتقييم تقع في صلب عملهم وان يلتزموا في تطوير وتنفيذ خطط الرقابة والتقييم اسوة بالالتزامهم في تنفيذ الأنشطة والتدخلات المختلفة. بالاعتماد على تجربة أمان نفسها في تطبيق نظام الرقابة والتقييم والتعليم وبناء على أفضل الممارسات في هذا المجال، فان أمان ستلتزم في السياسات والتدابير التالية:

- تخصيص الوقت والادوات المناسبة لتحقيق المشاركة الحقيقية للمعنيين في البرامج والمشاريع وفي تطوير النظام وخاصة منسقي مسارات التغيير وشركاء أمان في كل محور تغيير. يمكن تنظيم مجموعة من اللقاءات والمشاورات لمراجعة وتطوير المؤشرات والادوات الخاصة في كل مسار.
- تفعيل دور مستخدمي نظام الرقابة والتقييم والتعلم والمساءلة وخاصة مجلس الإدارة والشركاء وممولين البرنامج الرئيسي في تحديد أهداف ومخرجات النظام وفي التغذية الراجعة حول مدى تحقيق النظام لأهدافه وخاصة التي تتعلق في فحص فرضيات التغيير والمساءلة والتعلم.
- المشاركة الفاعلة لشركاء التغيير (المتوقع قياس التغيير عليهم) اثناء تطوير وتطبيق النظام من خلال عملية منظمة لإشراكهم في تحليل الوضع القائم وتحديد الاستهدافات مما سينعكس على تسهيل مهمة الفريق في الوصول إلى نوعية المعلومات التي يمكن جمعها بمصادقية وكذلك الوصول إلى الادوات الاكثر ملاءمة ويخلق توافق بين الجميع على المهمة وكذلك يسهل مهمة جمع المعلومات وخاصة ان معظم المعلومات التي سيتم جمعها مصدرها سيكون شركاء التغيير.
- التعامل مع نظام الرقابة والتقييم على انه نظام في تطور مستمر وهو قابل للمراجعة والتطوير بكافة مكوناته طوال الوقت بالإضافة إلى المراجعة السنوية للنظام ومتابعة الانجازات والتقدم على وظيفة الرقابة والتقييم والتعلم في إطار عملية شاملة لإدارة المعرفة داخل المؤسسة ومع المؤسسات الشريكة وخاصة شركاء التغيير.
- التدريب المستمر على وظيفة الرقابة والتقييم للمعنيين اثناء العمل يزيد من دافعية والتزام الكادر نحو تبني النظام ويشمل التدريب دراسة حالات دراسية لتجارب فروع او مؤسسات تعمل في مجال تعزيز انظمة النزاهة ومكافحة الفساد وكذلك حالات دراسية مرتبطة في البرامج والمشاريع المنفذة من قبل ادارة البرامج والتعلم على تطوير ادوات جمع المعلومات بطرق كمية او نوعية (كيفية).
- تفعيل دور مسؤول/ة الرقابة والتقييم والتعلم في تمكين كادر البرامج والمشاريع من القيام بمهامهم ذات العلاقة في التخطيط والرقابة والتقييم والعمل على توضيح ذلك في الوصوف الوظيفية حتى لا تتداخل المسؤوليات في تحقيق أهداف ومهام النظام

وحتى لا يتكل منسقا البرامج والمشاريع على مسؤول الرقابة والتقييم وأيضاً حتى لا تتفصل وظيفة الرقابة والتقييم عن مجمل أنشطة ومهام ادارة البرامج والمشاريع.

- يسعى نظام الرقابة والتقييم في أمان لتحقيق 3 أهداف رئيسية وهي 1. تمكين إدارة أمان من توجيه فريق العمل وشركاء أمان للمسار الصحيح نحو التغيير المنشود 2. تعزيز المساءلة على كفاءة وفاعلية البرامج والمشاريع والتزام المؤسسة في رؤيتها ورسالتها وقيمها 3. رفع التقارير الإدارية والمالية والفنية عن مجمل سير العمل في أمان لجميع المعنيين.
- يتكون نظام الرقابة والتقييم في ائتلاف أمان بالحد الأدنى من 1. تحديد مستخدمي النظام ونوعية المعلومات التي يحتاجونها ونموذج تدفق المعلومات 2. مصفوفة الرقابة والتقييم للنظام التي تشمل بالحد الأدنى مؤشرات قياس النتائج متوسطة المدى ومصادر ووسائل جمع المعلومات والمعلومات او الأسئلة التي نحتاجها ومسؤولية جمع البيانات ودوريتها 3. السياسات والنماذج والخطوات لمصادر ووسائل جمع المعلومات (تفصيل الأدوات) 4. سياسات ومكونات الدراسة القبلية والبعدية 5. محاور الدروس المستفادة التي سيتم التركيز عليها وسياسات الخاصة في الرصد والتوثيق وإدارة المعلومات 6. الاجتماعات واللجان والهيئات ذات العلاقة وجدول اعمالها فيما يخص استخدامات النظام 7. التقارير الدورية والسنوية والخاصة التي سيصدرها النظام ومكونات ومستخدمي كل تقرير 8. الأدوار والمسؤوليات في الهيكل التنظيمي والاحتياجات التطويرية اللازمة لتطبيق النظام في ذلك التدريب 9. الدراسات والأبحاث المطلوبة لتعزيز دور النظام 10. القائمة المرجعية لتقييم أمان كمؤسسة، البرنامج الرئيسي، المشاريع المساندة.
- الاستناد على مجموعة المؤشرات الأولية التي تقيس التغيير الحاصل على النتائج متوسطة المدى الواردة في استراتيجية أمان 2025 وكذلك مجموعة المؤشرات التي تقيم الأداء المؤسسي العام لأمان.

8.4 مؤشرات قياس الأداء العام لمؤسسة أمان

المؤشرات	مصادر ووسائل التحقق
1. نسبة الزيادة في الأفراد من جميع الفئات الذين لديهم استعداد للتبليغ عن شبهات الفساد دون خوف ونسبة زيادة ثقتهم في الجهود الرامية لمكافحة الفساد من جميع المعنيين.	استقصاء سنوي لعينة ممثلة لفئات المجتمع تقوم بها جهة مستقلة.
2. اجمالي توصيات أمان والشركاء ذات العلاقة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد والتي تم تبنيها من مختلف الأطراف مفصلة حسب تشريعات، تدابير، برامج وحسب مؤسسات تقدم خدمات عامة او مؤسسات رقابية ومكافحة الفساد او مؤسسات مجتمع مدني واتحادات ومؤسسات تمثيلية وجامعات.	توثيق لتوصيات تقارير ودراسات أمان وشركاءها ورصد سنوي لمدى تطبيقها من قبل المعنيين في كل توصية.
3. نسبة الزيادة في عدد الناشطين في مجال مكافحة الفساد من منظمات المجتمع المدني ووكالات الاعلام والمنخرطين في جهود مكافحة الفساد سواء كان ذلك في الدراسات او التدريب او اصدار التقارير او في تنظيم جلسات مساءلة او اصدار تقارير او الاعلام.	رصد سنوي لتدخلات مؤسسات وائتلافات منظمات المجتمع المدني

المؤشرات	مصادر ووسائل التحقق
4. عدد المؤسسات الوطنية والمحلية والإقليمية والدولية والصحفيين وصناع السياسات والأوراق الأكاديمية التي استخدمت مراجع وتوصيات وأدوات تم تطويرها من أمان أو استفادت من خبراء أمان	رصد سنوي للمؤسسات والهيئات والصحفيين وصناع السياسات والأوراق الأكاديمية التي استخدمت أو استفادت من مراجع أو أدوات أو مدربين وخبراء أمان.
5. نسبة رضا العاملين وأعضاء الهيئة العامة والمؤسسات الشريكة والمؤسسات المجتمعية والرسمية والدولية ذات العلاقة عن أداء أمان من حيث المهنية والحيادية والاستقلالية وأهمية التدخلات التي تعمل عليها.	استطلاع سنوي تقوم به وحدة الرقابة والتقييم في أمان.